من التاريـــخ إلى المستقبـــل

الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

يوليو/تموز 2023

تواجه الحركات النسوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات خطيرة وموارد محدودة، ما يشكل خطراً على حقوق النساء والأقليات المهمشة.

الحركات النسوية الحالية تطوّرت عبر العديد من الأحداث التاريخية والتغيرات الديموغرافية والأوضاع السياسية التي حكمت مجتمعات المنطقة.

أدت انتفاضات عام 2011 إلى ظهور حركات أكثر تقاطعية ونقدية، فيما أدت جائحة كورونا والنزاعات المتزايدة إلى تمكين النشاط على الإنترنت.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

من التاريخ إلى المستقبل

الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بالتعاون مع

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

قائمة المحتويات

تمهيد 2
عن الشركاء 2
1 مقدمة 3

2 لمحة تاريخية: النتائج حسب الدولة 5

الجزائر 5
ليبيا 6
مصر 7
السودان 9
تونس 10
المغرب 11
سوريا 12
لبنان 13
فلسطين 14
الأردن 15
اليمن 16
العراق 17

3 مقابلات مع نسويات من مختلف أنحاء المنطقة 19

طبيعة الحركات النسوية 19
محاربة العنف ضد المرأة 20
الواقع الاجتماعي-الاقتصادي 21
المطالبة بمساحات داخل المجال الفيزيائي 21
التكتيكات والاستراتيجيات 21
التحدّيات 22
النقد الذاتي 23

4 النشاط النسوي في المجال الرقمي 24

الخطابات السائدة على وسائل التواصل الاجتماعي 25
وسائل التواصل كأداة للنشاط السياسي 25
تحديات النشاط على الإنترنت 25

5 خاتمة 27
ملحق 28
المراجع 29

تمهيد

قام المكتب الإقليمي للجندر والنسوية السياسية التابع لمؤسسة فريدريش إيبرت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بإصدار هذه الدراسة من أجل بناء حالة من التضامن والتوافق ضمن بيئة المنطقة المتنوعة والمتعددة الثقافات.

تهدف الدراسة إلى تعزيز الحركة النسوية وبناء مجتمعات أوسع وأكثر استيعاباً لجميع أفرادها وشرائحها، وكذلك تعزيز بناء تحالف تقاطعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قابلنا ناشطات نسويات من 12 دولة في المنطقة لكتابة هذه الدراسة، في محاولة لفهم المشاعر المتضاربة في المنطقة مثل الغضب والارتباك والانفجار الداخلي والأمل، وربما اليأس حيال أمور يفضل البعض عدم مواجهتها وسطَ ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة.

اجتمعت 48 نسوية من خلفيات متعددة ليصغن مطالبهن ووجهات نظرهن، ومشاركة مخاوفهن وانطباعاتهنّ، وتحدّي الأعراف المجتمعية الراسخة والأوضاع الأبوية الراهنة، ليكون هذه الدراسة انعكاساً لأفكارهن وتجاربهنّ

عن الشركاء

مؤسسة فريدريش إيبرت هي منظمة غير ربحية تأسست عام 1925، تعتبر أقدم جمعية سياسية في ألمانيا ويقع مقرها الرئيسي في بون وبرلين. تركز المؤسسة على الأفكار والقيم الجوهرية للديمقراطية الاجتماعية: الحرية والعدالة والتضامن من خلال التربية المدنية والبحث والتعاون الدولي.

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت تأسس عام 2012 كمركز إقليمي يسعى لتغذية بيئات المجتمع المدني المتنامية في المنطقة العربية من خلال البحث وإنتاج المعرفة، فضلاً عن تقديم مساحة مفتوحة وآمنة، فيزيائية وافتراضية، للتعلم والمشاركة والتشبيك والحشد.

1

مقدمة

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العديد من التحديات الخانقة: انعدام الاستقرار المالي، العنف القائم على العرق أو النوع الاجتماعي، التفاوت الطبقي، خطابات الكراهية، لوم الضحايا، النزاعات المسلحة، رُهاب المثليين ورُهاب العابرين جنسياً، وقلة أو انعدام الحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية، بالإضافة إلى ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة بالنسبة لكافة الفئات المهمّشة، بما في ذلك النساء، ناهيك عن الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية وتبعات جائحة كورونا. في هذا السياق، من غير الدقيق القول بأن الظروف الحالية مجرد نتاج لجائحة عالمية غير مسبوقة ولسلسلة من الاضطرابات السياسية التي هزت المنطقة، فهناك العديد من القضايا الهيكلية المعقدة والراسخة التي لا بد من ذكرها أيضاً.

فطوال عقود قبل الجائحة العالمية وقبل الربيع العربي، كان تمثيل النساء في المناصب العليا ناقصاً، سواء في القطاع العام أو الخاص، كما جرى إقصاؤهن بشكل كبير عن مؤسسات القضاء. هذا ما جعل النساء أكثر حضوراً في شبكات الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتقاضين أجوراً منخفضة ويعملن فوق طاقاتهن وفي ظروف عمل غير آمنة. بالإضافة إلى ذلك، ما تزال القيمة الاقتصادية لأدوار الرعاية التي يقمن بها غير معترف بها حتى يومنا هذا، حيث تعتبر من «واجبات» النساء و«مسؤولياتهن» تجاه أسرهن.

وبغض النظر عن السياقات المختلفة بين بلد وآخر، يبدو أن قوانين الأحوال الشخصية تمثل حالة مشتركة من حالات العنف وعدم المساواة بين الجنسين الأشدّ وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ما تزال هذه القوانين تضع النساء في مرتبة ثانوية فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. وما تزال قوانين الجنسية في العديد من دول المنطقة تحرم النساء من حقهن في منح جنسياتهن لأزواجهن وأطفالهن. كما تنص القوانين في معظم دول المنطقة على أن الزوج هو بالفعل رب الأسرة والوصي الشرعي على زوجته، ما يمنحه سلطة كبيرة على حقوقها الأساسية مثل حقها في الاستقلال المالي والشخصي.

وبالنسبة للحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية الأساسية للنساء، ما تزال معظم نساء المنطقة يخضعن لعمليات إجهاض سرية وغير قانونية. وفي معظم الدول، ما يزال وصول النساء إلى موانع الحمل محدوداً، فضلاً عن انتشار الزواج المبكر والقسري. كذلك من النادر الاعتراف بالاغتصاب الزوجي، وما يزال القانون يبرّئ مرتكبي جرائم الشرف وجرائم قتل النساء. كما أن معظم الخدمات الصحية الأساسية (إن لم تكن جميعها) متوفرة بأشكال عشوائية، وهي تتفاوت غالباً بحسب ثروة الشخص أو علاقاته الشخصية أو مكان إقامته. يؤدي كل ذلك إلى المزيد من الأوضاع القلقة والمنهكة بالنسبة للنساء والمجتمعات المهمّشة في المناطق الريفية.

وللأسف يعزّز استمرار الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية من حالات التفاوت وتقلّص الموارد، وبالتالي يقوّض إمكانيات البحث وجمع البيانات حول أوضاع النساء والأقليات المهمشة في المنطقة ككل. بالإضافة إلى ذلك، أدى غياب المؤسسات الديمقراطية والقضاء المستقل، والكم المفرط من القواعد المفروضة على تشكيل منظمات المجتمع المدني، إلى تعقيد حركات المناصرة والضغط والتعبئة والحراك الاجتماعي. ويتجلى ذلك في تقلص الفضاء المدني في المنطقة، ولا سيّما من خلال ملاحقة ومراقبة الصحفيين-ات والناشطين-ات في المجتمع المدني.

وعلى الرغم من المخاطر والقيود، استطاعت العديد من المبادرات التي قادها النشطاء المحليون، رويداً رويداً، بناء التيارات المتعددة الأوجه التي شهدتها المنطقة منذ عقود. ورغم ذلك، وكما تشير فالنتين مقدم (2008)، فإن «الفجوة بين المساواة الرسمية (كما تنصّ عليها القوانين) والمساواة الجوهرية (كما تشهد عليها الممارسة الحقّة والمعبَّر عنها بالمشاركة والتمثيل) تبقى كبيرة بالنسبة لشرائح عديدة من السكان، وخاصة النساء». ومن المقلق عند النظر في المبادرات المذكورة، والتي مرّرت بالفعل قوانين وتعديلات عديدة خلال السنوات الماضية، التساؤل عما إذا كانت ستُترجَم هذه المبادرات إلى حقوق جوهرية حية، أم أن مفاهيم الحقوق المتساوية ستبقى مجرد «حبر» على ورق؟

وبالنسبة لعملية التحول الديمقراطي، فقد كانت «مأسسة» سياسات النوع الاجتماعي في المنطقة واستدخال «نسوية الدولة» إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي اعتمدتها معظم الأنظمة السلطوية في المنطقة - بل ربما جميعها. لكن هذا الاستدراج المتواصل للحراك النسوي يطرح أسئلة حول آثاره في سياقات العمل النسوي، والمطالب التي تطرحها النسويات،

والجهود الجماعية التي يبذلنها. هل لعب الاستدراج السلطوي دوراً في تقوية الحراك النسوي أم إضعافه، وهل منحه المزيد من الموارد أم ربطه بمقيّدات؟ (Zaki, 2015; Geha & Karam, 2021). علاوة على ذلك، أين نحن الآن، بعد عقود من النشاط السياسي؟ والأهم: أين نريد أن نكون، وكيف نصل إلى هناك؟ هذه أسئلة ضرورية للتفكير والتخطيط.

تشير هذه المخاوف إلى أهمية بناء حراك جماعي موحّد يواجه النظام الأبوي البنيوي ضمن الرأسمالية الحاكمة والتقاليد المحافظة العميقة الجذور. إن من بقوا على الهامش لأجيال طويلة انضموا أخيراً إلى المعركة، بمعزل عما إذا كانت البيئة ملائمة لانضمامهم أم لا، وبمعزل عمّا إذا كان التمويل متوفراً أم لا.

ورغم العديد من الصناديق الدولية التي ساهمت في تطوير الخطابات النسوية خلال العقود الماضية، إلا أن هذه المنطقة تحديداً كانت آخر منطقة تقوم بإنشاء صندوق نسوي خاص بها (Abou-Habib, 2021). لماذا استغرق إنشاء صندوق يدعم المبادرات المحلية لنسويات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كل هذا الوقت؟ ما موقف هؤلاء الناشطات من ظاهرة تفشّي المنظمات غير الحكومية[1] وسيطرتها على المجال العام (Islah, 2004)، وهل نشهد صعوداً لمقاربة جديدة لمفهوم التمكين (Islah, 2007)؟ هل يفسر ذلك ظهور أشكال جديدة وقاعدية للمجتمع المدني؟ بالإضافة إلى ذلك، ما هو دور الأقليات والمهمّشين ضمن الحركة النسوية؟ وماذا غيّرت وسائل الإعلام البديلة في نظرتنا حيال النسوية والنشاط النسوي؟

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة فكّ التشابكات الكثيرة التي تلفّ النشاط النسوي. تستقصي الدراسة أوضاع الحركات النسوية في اثنتيّ عشْرة دولة، بما في ذلك الجزائر ومصر والأردن والعراق ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن. تقدّم المحاججات والمطالب والتكتيكات والقيم التي تُعليها الجهات الفاعلة المختلفة، بالإضافة إلى آرائها وتأمّلاتها ومخاوفها. بالإضافة ذلك، تعترف الدراسة بعدد من التوترات والتحديات والصراعات التي تُعيق التقدّم عبر السنوات.

تغطي هذه الدراسة بعض الاتجاهات والتطورات الرئيسية الناشئة ضمن الحركات النسوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويربطها بالسياقات التاريخية العالمية، في محاولة لإطلاق حوار حول الحراك النسوي ككل وطرق رعايته وتعزيزه.

أخيراً، تسعى الدراسة إلى بناء تحالف استيعابي وتقاطعيّ عابر للحدود. النسويات الثماني والأربعين المساهمات في هذ، والقادمات من خلفيات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة، ذكرنَ في نهاية كل مساهمة تطلعاتهن وتوصياتهن وأحلامهنّ: ما هو شكل الحراك النسوي المرغوب، والذي سيمكّننا من تحقيق أحلامنا بمجتمعات نعيش فيها لنزدهرَ وليس فقط لننجو ونبقى على قيد الحياة؟

---

1 «تؤدي المنظّمات غير الحكومية إلى تحويل سبب التغيير الاجتماعي في قضايا معيّنة إلى مشروع بخطّة وجدول زمني وميزانية محدودة، وهي ‹مملوكة› للإبلاغ والمساءلة من قبَل الممولين» (Jad 2007، ص 627-628). إذ تمّ بالفعل استبدال الحركات الاجتماعية، بما فيها الحركات النسوية (Ferguson & Apsani 2013) عن طريق تدخّلات مؤسسية تركّز على التنمية لكنّها غير فعّالة في تعزيز التغيير على مستوى الأنظمة. وبالمثل فإن إضفاء الطابع المهني على هذه المنظمات «ينتج عنه مساءلة تصاعدية وليست نزولية، وإقصاءً بدلاً من الشمولية؛ و›توسّعاً يجلبُ معه البيروقراطية» (Friedman 1992، ص 142، كما ذكرت عند Jad 2007).

2

لمحة تاريخية: النتائج حسب الدولة

من أجل فهم واضح للمشهد النسوي الحالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن أبرز الأحداث السياسية التي مهدت الطريق للحركات النسوية الحالية في اثنتيّ عشْرة دولة. تغطّي مراجعة الأدبيات هذه، التطوراتَ الرئيسة فقط، المستوحاة من بعض الرؤى من مقابلات مع ناشطات نسويات من المنطقة.

الجزائر

أثّرت الهياكل الاستعمارية والأبوية المتجذرة على جميع جوانب حياة الجزائريات لأكثرَ من 132 عاماً. وأبرز مثال على ذلك قانون الأسرة، الذي هو نتاج القوانين العرفية في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي. يؤسس هذا القانون لمفهوم هيكل الأسرة النواة، والذي يشرّع للسلطات الأبوية، ما يترك المرأة تحت سطوة ولي الأمر الذكر في الأسرة بدل اعتبارها فرداً مستقلاً (Moghadam, 2004).

بين عامي 1954 و1962، نالت الحرب من أجل الاستقلال أولوية على قضايا التمييز وحقوق النساء. وبالفعل تأخرت أول حركة نسوية شعبية حتى عام 1981، والتي نشأت تحديداً للاحتجاج على قانون الأسرة. اجتمعت نساء من خلفيات مهنية مختلفة، بينهن أساتذة جامعيّات ومعلّمات وطبيبات وعاملات، لتوقيعِ عرائض والوقوف بوجه التشريع الحكومي المقترح ومعارضته، ما أجبر الحكومة على سحب مشروع القانون نتيجة الضغوط الكبيرة. ومع ذلك تم تمرير قانون مماثل في نهاية المطاف عام 1984.

إضافة إلى ما سبق، كانت أزمة السكن في أوائل التسعينات عقبة كبيرة أمام تحرر النساء، خاصة المطلقات أو العازبات. لم تكن ثمّة منازل كافية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الإيجارات بشكل مستمر بالرغم من تردّي البنية التحتية، ناهيك عن الفساد والزبائنية في معاملات الإيجار المعمول بها آنذاك. كان المجتمع الجزائري منظماً حول شبكات نفوذ متنافسة، مثل الأحزاب السياسية والسلطات الدينية، والتي لا تظهر اهتماماً بحقوق النساء إلا حين تتناسب مع أجنداتها. وهكذا فقد أدت العلاقات الاجتماعية الزبائنية إلى المزيد من تهميش النساء (Kelly, 2010).

خلال العشرية السوداء في 1992-2002، هددت الجماعات الإسلامية المتطرفة أمن النساء. كما شهدت هذه المرحلة تزايداً في العنف القائم على النوع الاجتماعي، وشهدت البلاد حوالي 100 ألف حالة قتل بحق نساء. ظهرت في هذه الفترة العديد من المنظمات لحماية النساء من جميع أشكال العنف، ولنشر الوعي والنّضال من أجل المساواة في الحقوق، بدءاً بإلغاء قانون الأسرة التمييزي أو ما يعرف بقوانين الأحوال الشخصية. أدت هذه الضغوط إلى إدخال بعض التعديلات على قانون الأسرة في عام 2005 (Fadaee, 2016)، ما منح النساء مزيداً من السلطة والاستقلالية داخل أسرهن. ومع ذلك، كانت التعديلات طفيفة ومخيبة للآمال، خاصة مع تردّد العديد من القضاة في تنفيذها. وما يزال العديد من المسؤولين الإداريين يرفضون الالتزام بالتعديلات، مثل السماح للنساء بالسفر إلى الخارج مع أطفالهن دون إذن أزواجهن (Kelly, 2010). تم في هذه المرحلة أيضاً سنَ قانون الجنسية في عام 2005، والذي سمح للنساء بمنح جنسياتهن إلى أزواجهن وأطفالهن الأجانب.

وفي عام 2006 وقّعت الحكومة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والذي منح جميع الأحزاب المشاركة في العشرية السوداء حصانة من العقاب. وبالتالي فإن النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والتعنيف وحتى القتل على أيدي الجماعات المتطرفة حُرمن من حقهن في العدالة. سعت الحركة النسوية الجزائرية وقتها إلى تحقيق العدالة للضحايا، ومعظمهم من النساء، فضلاً عن العدالة لجميع المواطنين الذين عانوا من العنف على نطاق أوسع.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته الحركات النسوية، إلا أن عدة نكسات استمرت. ففي عام 2012 تم تقديم قانون الكوتا، والذي أوجب على البرلمان أن يضمّ في مجلسه 30 بالمئة من النساء. كان حل مشكلة التمثيل الناقص للنساء حبراً على الورق، لأن النساء كن في الأصل محرومات بالمقارنة بنظرائهن من الرجال: إذ لم يتلقين أي تدريب سياسي، ولم يُتَح لهن مجال للوصول إلى أي شبكات سياسية تمكّنهن من اكتساب الخبرة والنمو ضمن المجال السياسي. وفي عام 2015، ورغم مصادقة الجزائر على قانون العقوبات لحماية النساء من جميع أشكال العنف، بقي قانون الأسرة على حاله. ورغم تقديم مادة تشجع النساء على المشاركة في القوى العاملة عام 2016، إلا أن مفهوم «الولي الشرعي» في قانون الأسرة أضعف من تأثير هذه المادة.

في 22 فبراير/شباط 2019، اندلعت مظاهرات واسعة النطاق للمطالبة بإسقاط النظام الديكتاتوري والجماعات الإسلامية

الأصولية. كان «الحراك» نقطة محورية لتحرّر النساء وانخراطهن في منظمات المجتمع المدني، ولنموّ الحركة النسوية ككل في الجزائر. نظمت النساء احتجاجات نسوية جماهيرية أسبوعية في الساحات، ورفعن مطالبهن على نطاق أوسع، مما أدى إلى إصلاحات قانونية دستورية سمحت بتمثيل أكبر للنساء على المستوى السياسي والقضائي.

في حين قدم الحراك للنسويّات الجزائريات فرصة للتغيير، إلا أن عدة تحديات جديدة ظهرت على السطح (Lassel, 2020). فرغم الإطاحة الناجحة بالرئيس بوتفليقة وصياغة دستور جديد عام 2020، إلا أن قانون الأسرة التمييزي بقي، واستمرت معه العديد من القيود الاجتماعية والسياسية والتشريعية والاقتصادية، وهكذا واجهت الحركة صعوبة في الإبقاء على جبهة موحدة (El Kadi, 2020).

مع ذلك فقد مهّد الحراك الطريق أمام نشاط نسوي ذي طبيعة مختلفة: فمن الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية، انتقل النشاط إلى المنصات الرقمية مثل الخطوط الساخنة ووسائل التواصل الاجتماعي والبودكاست والنقاشات عبر الإنترنت. وقد أتاح استغلال التقدم التكنولوجي في الاستراتيجيات والتكتيكات ممارسة أوسع ووصولاً أكبر، بعيداً من قيود السلطة وما يسمى الإعلام «التقليدي». ومن هنا جاء التشبيك على المستويين الإقليمي والدولي والتواصل مع المغتربين. لعبت هذه التعاونات المتبادلة العابرة للحدود دوراً حاسماً في تطوير الحركة المحلية، على الرغم من مخاطر الدعاية والتضليل الإعلامي التي ما تزال ماثلة.

ليبيا

بعيد الاستقلال، منح دستور عام 1951 النساء الليبيات العديد من الحقوق المدنية والسياسية. لكن بعد انقلاب معمر القذافي، وتحت حكمه السلطوي بين 1969 و2011، تم تمرير العديد من القوانين التمييزية فيما يتعلق بقوانين الأسرة والتعليم والعمل. كان لدى الليبيات قدر ضئيل من الاستقلالية والأمن المالي، هذا إن وجد أصلاً، فالرجال كانوا في الغالب هم المعيلين الأساسيين، ما جعل النساء يعتمدن على الأوصياء الذكور في مختلف جوانب الحياة (Fadaee, 2016). وحتى يومنا هذا، ما يزال نموذج توزيع العمل هذا هو السائد في معظم بلدان المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت المنظمات النسائية والحركات النسوية محدودة للغاية بسبب قلة دراية معظم النساء الليبيات بوجود حقوقهن - القليلة أصلاً - والتي كفلها لهن الدستور. وفي الواقع، كانت حقوق النساء تابعة لنزوات فلسفة القذافي الشخصية وتعريفاته لـ«القدرات الطبيعية للمرأة»، وهذا في ظل نظام سياسي فريد سماه «الجماهيرية» أو «دولة الجماهير». على الرغم من سعي بعض القوانين الموضوعة أثناء حكم القذافي إلى تعزيز الحرية والمساواة بين الرجال والنساء، مثل القانون الأساسي رقم 20 لعام 1991، إلا أن العديد من مواد هذا القانون بقيت غير نافذة، خاصة تلك التي تعزّز حريات التعبير والفكر والإبداع (Gebril, 2015).

خلال الثمانينات والتسعينات، فرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة عقوبات على الحكومة الليبية رداً على تورطها في سلسلة من التفجيرات «الإرهابية». أدت حالة العزلة هذه إلى تدهور الظروف المعيشية للنساء والأقليات المهمشة. استمر ذلك حتى عام 1999، حين بدأت الحكومة الليبية بإعادة بناء علاقاتها مع المجتمع الدولي. ثم في عام 2003 أعلن النظام أنه سيتخلى عن برنامج أسلحته النووية والكيميائية والبيولوجية، ما أدى إلى رفع العقوبات المتبقية عام 2004. ومنذ ذلك الحين، عملت الحكومة الليبية على تحديث وتطوير هيكلها الوطني في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحمّس القذافي أيضاً للمساواة ودعا إليها، إلا أن الأثر العملي لذلك الحماس بقي محدوداً. بقيت هذه المبادرات رهينة أعراف المجتمع الليبي المحافظ بطبيعته. وعلى الرّغم من الإنجازات القليلة على المستوى الدبلوماسي، كانت ليبيا وما تزال متأخرة في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة داخلياً (Kelly, 2010).

ورغم نشوء الحركة النسوية المنظمة والمستقلة في وقت مبكر نسبياً، إلا أنها بقيت مقيّدة نتيجة القانون رقم 71 لعام 1972، والذي ينص على أن الانتساب إلى أي جماعة أو منظمة غير مصرح بها من قبل الدولة جريمة عقوبتها الإعدام. وبالنتيجة كان من الصعب على معظم «المنظمات المستقلة» التي ظهرت في ذلك الوقت، فضلاً عن المبادرات التي أطلقتها جهات فاعلة مختلفة، ألا تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الليبية. وجدت الليبيات أنفسهن في وضع غير ملائم، ولا سيما في ظل التقاليد الثقافية والقوانين والممارسات التمييزية المستمرة.

ورغم حضور النساء على مختلف جبهات الحراك الوطني، خصوصاً خلال انتفاضة فبراير/شباط 2011، إلا أن جهودهن بقيت مهمّشة. وقد جرت تنحية النساء مرة أخرى خلال عملية الانتقال الديمقراطي نحو ليبيا الجديدة «المعاد إعمارها» (Johansson-Nogués, 2013؛ Moghadam V. M., 2014).

وبعد عام 2011، استمرت ظروف العنف والنزاع في ليبيا، وتفاقمت أكثر بعد الحرب الأهلية عام 2014 والتي فرضت قيوداً متزايدة على المنظمات والجهات الفاعلة التي ظهرت خلال عملية الانتقال. أصبح الوضع أكثر إثارة للقلق بعد اغتيال محامية حقوق الإنسان سلوى بوقعيقيص على يد مجهولين في منزلها في بنغازي في 26 يونيو/حزيران 2014. كانت بوقعيقيص مثالاً يحتذى بالنسبة للعديد من الليبيات، فقد لعبت دوراً نشطاً في انتفاضة 2011، وكانت وفاتها حدثاً سياسياً كبيراً طرح تعقيدات كبيرة على أمان النساء الليبيات.

بالتزامن مع ذلك، جرى التراجع عن الكوتا النسائية في التمثيل النيابي، وشهدت البلاد تصاعداً في تطرف وعنف الحركات الإسلامية مع غياب تام لجميع أشكال المحاسبة. فُرضت المزيد من القيود على النساء، وتم إقصاؤهن من الأماكن العامة ما لم يصاحبهن أوصياء ذكور. انتشرت الزيجات القسرية، وذلك في سياق تغيب فيه جميع مساحات الأمان للفتيات والنساء والأقليات. كان العمال المهاجرون والعاملات المهاجرات أيضاً

عرضة لمخاطر الاغتصاب والاستغلال الجنسي والإكراه على البغاء. وبعدما أودت الحرب الأهلية بحياة العديد من الأزواج والآباء، اضطرت النساء للانضمام إلى القوى العاملة رغم انتشار المضايقات الجنسية و، أو اللفظية التي كان عليهن تحمّلها.

كان لا بد من مواجهة هذه التحديات والمخاطر، ولذلك ظهرت مشاريع ومبادرات نسوية كثيرة بعد العام 2018، مثل المؤتمر الوطني الليبي، ومبادرة المرأة من أجل العدالة بين الجنسين، ومبادرة المرأة والسلام والأمن عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، بدأت النسويات الليبيات يستخدمن منصات إعلامية بديلة للتواصل والتنظيم. وهكذا فقد ساهمت التكنولوجيا المتقدّمة ووسائل التّواصل الاجتماعي في جعل الحركة النسوية أكثر تأثيراً وفعالية، رغم أن الناشطات ما يزلن يواجهن الكثير من من الكراهية والمؤامرات.

مصر

مختلف الاتجاهات السياسية فيما يسمى دول العالم الثالث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركات الوطنية وحركات مناهضة الاستعمار، نظراً لأن أهداف وخصائص الحركات النسائية تتغير حسب سياقاتها الاجتماعية والثقافية المحددة.

في عهد محمد علي باشا (1805-1848)، كانت مصر من الدول الرائدة في المنطقة في محاولتها المنهجية لإعادة هيكلة المجتمع المصري وتحقيق تقدم في مجال التصنيع فيه. دخل التعليم الحديث لزيادة مهارات القوى العاملة، واتخذت قضية تعليم الفتيات بعداً سياسياً واضحاً. كانت فتيات الطبقة العليا يتعلمن في المنازل من قبل، ولكن هذا النقاش - الذي بدأه في الأصل إصلاحيون رجال - طرح سؤال ما إذا كان تغيير دور المرأة ضرورياً لمحاولات النهضة والتنمية الموعودة، وقد ظهر وقتذاك رأيان متعارضان:

من ناحية، جادل بعض المحافظين - بمن فيهم رجال دين وقوميّون علمانيون تلقوا تعليمهم في الغرب - بأن النساء بطبيعتهن مختصات بتقديم الرعاية، كما حاججوا بأن النساء هن أمهات الأجيال القادمة، وأن أي دفع باتجاه تعليمهن سيصب في الاستراتيجية الاستعمارية الساعية إلى تغيير وتدمير الهوية والثقافة المصرية. ومن ناحية أخرى، جادل دعاة الإصلاح - من شخصيات متدينة وعلمانية - بأن التعليم والارتقاء بالقدرات الفكرية للنساء أمر حيوي لتحررهن ولتقدم الأمة معاً.

كان هذا النقاش محورياً في تاريخ الحركة النسوية، والتي صعدت - كسائر الحركات الاجتماعية الأخرى - نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طالت النساء والأقليات المهمشة (Hoodfar, 1992).

كتب غابرييل باير (1969) عن مصر في القرن التاسع عشر: «من الواضح أن البنية التقليدية للأسرة ووضع النساء لم يخضعا لأي تغيير على الإطلاق». ومع ذلك، ومن منظور أكثر تنبّهاً للتفاصيل، جادلت جوديث تاكر (1979) بأن البنى الاجتماعية تغيرت، ومعها أوضاع النساء، في ظل الحكم الاستعماري البريطاني، وذلك في سياق ارتفاع النمو السكاني، وصعود رأسمالية الدولة، وزيادة إنتاج القطن باعتباره من أهم صادرات البلاد. تلاحظ تاكر أن أثر هذه العوامل السابقة اقتصر على طبقات اجتماعية محددة، ما عنى أن نساء الطبقات الفقيرة عانين من تراجع مكانتهن وحتى من غياب الشعور بالأمان في حال نشوب نزاعات أسرية (مثل الخلاف على الميراث وغيره). كما أثرت رأسمالية الدولة أيضاً على نساء الطبقة الوسطى وحصرتهن في شؤون إدارة المنزل منذ بدايات الحركة النسوية، وهو ما يفسر كثرة الانقسامات الطبقية داخل الحركة وتركز قيادتها في بنات الطبقة العليا (Cole, 1981).

ومن هنا فقد كانت القياديات النسويات الأوائل في مصر من بنات الطبقات الغنية المدينية. كانت العديد من النسويات البارزات زوجات لسياسيين مشهورين، وكانت مسائل الحريات الشخصية، وكذلك القضايا القومية، نقطة اتفاق مشتركة بينهن وبين رفاقهن الرجال. أما دعم النساء القليلات الحظّ فقد كان أقرب ألى عمل خيري منه إلى محاولات لتغيير المنظومة الاجتماعية القائمة (Graham-Brown, 1981).

بالنسبة لملك حفني ناصف (1886-1918)، إحدى أولى النسويات في مصر، فإن تدفق الأفكار والشخصيات والتقنيات الأوروبية في أوائل القرن العشرين أثر بشكل كبير على الحركة النسوية المحلية حديثة العهد (Yousef, 2011). رغم ذلك، تنوّه مارغو بدران (1995) أن «النسوية المصرية لم تكن خطاباً متفرعاً عن الاستعمار أو ضرباً من 'الخطاب الغربي'، بل طوّرت بنفسها خطاباً مستقلاً يتصدّى للنظام الأبوي محلياً وللهيمنة الأبوية الاستعمارية الخارجية في الوقت نفسه. وهذا ما يفسر وجود فكر نسوي مستقل في مصر رغم الكثير من الاعتداءات والانتهاكات الحقوقية عبر السنين».

في المرحلة نفسها، قاد الطلاب وموظفو القطاع الحكومي والجمعيات والأقليات والنقابات العديد من الاحتجاجات المطالبة بالتغيير. ومن بين إنجازاتهم الأكاديمية منذ التسعينات إجراء أبحاث مستمرة ونشر بيانات عن الاعتداءات الجنسية والانتهاكات الحقوقية، وتحليلات للمشهد السياسي من منظور يراعي الفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى طرح حلول مدعومة بالأدلة من أجل تحولات في السياسات على المدى الطويل. عملت هذه المبادرات، جنباً إلى جنب مع المحامين-ات والناشطين-ات، على تعديل قوانين الأحوال الشخصية التمييزية، إلى أن تم إقرار تعديلات لصالح النساء أخيراً عام 2000 بعد 15 عاماً من الضغط المستمرّ. كما قدمت هذه المبادرات الدعم المعنوي لضحايا التعذيب الذي تمارسه الجهات الحكومية، وكذلك المساعدة الطبية والنفسية والقانونية للناجيات من الاغتصاب وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. كذلك تم تعديل قانون الجنسية في عام 2004، مما سمح للنساء المصريات بمنح جنسياتهن إلى أطفالهن وأزواجهن الأجانب - مع استثناء الأزواج الفلسطينيين.

المثير للاهتمام أنه، قبل تعديل المادة 76 من الدستور عام 2005، كان بإمكان المواطنين المصريين التصويت لصالح أو

ضد مرشح واحد فقط في استفتاء مفتوح. إلا أن التعديل سمح بوجود مرشحين بدلاء، ما مثل خطوة مهمة نحو المنافسة الديمقراطية في مصر. ومع ذلك، كان التحسن مصحوباً بمزيد من التعديلات التي حرمت الأحزاب السياسية من فرصة المعارضة الجدية لهيمنة الحزب الحاكم. لذلك بدا أي تحسين أو مراجعة، سواء فيما يتعلق بالإطار الانتخابي أو بغيره، قابلاً ببساطة للإلغاء نتيجة التكتيكات السلطوية التي بحوزة الحكومة. وكردة فعل طبيعية، اندلعت عدة مظاهرات احتجاجية (Kelly, 2010).

ساهمت النساء المصريات في تنظيم وقيادة تلك المظاهرات، وكثيراً ما كنّ في مقدمة الصفوف وتعرّضن للكثير من العنف، فيما بدت شرطة مكافحة الشغب متخاذلة عن حمايتهن. بل إن الدولة استخدمت التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف لمعاقبة الناشطات وردعهن عن المشاركة في الاحتجاجات (Arenfeldt, 2012).

ورداً على هذا التحرش والعنف الذي تتعرض له النساء، ظهرت عدة منظمات ومجموعات مثل خريطة التحرش ومجموعة نظرة ومركز النديم. وكان لهذه المبادرات دور حاسم في تطور الحركة النسوية قبيل احتجاجات الربيع العربي في يناير / كانون الثاني 2011 (Rizzo & Meyer, 2012).

في عام 2008، تم تمرير قانون يحظر ممارسة ختان الإناث. وخلال نفس الفترة بدأت النساء يأخذن أدواراً أكبر في المجال العام. وبالنتيجة تم إقرار نظام كوتا نسائية ضمن مجلس النواب المصري عام 2009 لزيادة حضور المصريات في الجهاز التشريعي، وكان من المقرر بدء تنفيذه عام 2010 (Moghadam, 2014).

عام 2010، قام رجال شرطة في مدينة الإسكندرية بسحل الشاب خالد سعيد من أحد مقاهي الإنترنت وضربه حتى الموت. رداً على ذلك، أنشأ وائل غنيم، المسؤول التنفيذي المصري في شركة غوغل والمقيم في دبي، صفحة على فيسبوك سماها «كلنا خالد سعيد». وسرعان ما استقطبت الصفحة الكثير من المتابعين وانتشرت انتشاراً واسعاً في أيام قليلة. أصبح غنيم ناشطاً شبابياً بارزاً وأحد رواد الانتفاضة المصرية، وكانت صفحة «كلنا خالد سعيد»، وغيرها من المبادرات والمنتديات الرقمية العامة التي نشأت بعد وفاة سعيد، لاعباً مهماً في سلسلة الاحتجاجات التي توالت بعد ذلك. كانت الصفحة التي أنشأها غنيم هي أول من أطلق الإعلان عن يوم الغضب والاحتجاج في 25 يناير - وهو عيد الشرطة الوطني (Halverson et al., 2013).

اجتمع الكثير من العمال والناشطين الشباب والنسويات ليكوّونا طيفاً واسعاً من المتظاهرين الداعين إلى التغيير السياسي، وذلك بعد عقود من الفساد ووحشية أجهزة الأمن والرقابة الحكومية على الإعلام والبطالة والتضخم، والكثير من التحديات المعيشية الأخرى. استخدم المتظاهرون أشكالاً مختلفة من الاحتجاج، مثل احتلال ميدان التحرير وسط مدينة القاهرة، والإضرابات العمالية، وأعمال العصيان المدني، والاشتباك مع القوات المسلحة، وغير ذلك، مطالبين بإسقاط نظام حسني مبارك الذي كان في السلطة منذ عام 1981. وفي يوم 11 فبراير / شباط 2011، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل البرلمان المصري وإلغاء قانون الطوارئ وتعليق الدستور. ثم في يونيو / حزيران 2012، حُكم على مبارك بالسجن مدى الحياة نتيجة العدد المرتفع للقتلى بين المتظاهرين، ولكن لم يمض وقت طويل حتى أعيد أطلاق سراحه في أغسطس / آب 2013 في ظل حكومة الانقلاب العسكري (Arafat, 2011).

بقيت النساء في طليعة جميع الاحتجاجات المذكورة، ساعيات إلى التغيير وآملات في أن يسقط النظام الحالي ويزيد الاهتمام بقضايا العدالة بين الجنسين، والتي بقيت تُعتبر ثانوية لفترة طويلة في مصر. ومع ذلك، خلال الفترة الانتقالية التي قادها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان إهمال قضايا النساء واضحاً. أما عهد محمد مرسي، القصير نسبياً، فقد رافقته اضطرابات ومخاطر كبيرة فيما يتعلق بسلامة النساء وحقوقهن الأساسية. وقد انتشرت شائعات كثيرة حول عمليات عنف جنسي تستهدف النساء المتظاهرات على يد «بلطجية» مدفوعي الأجر. ومن هنا استمرت الاحتجاجات التي نظمتها وقادتها النساء ضد كل من المجلس العسكري وحكومة مرسي (Al-Natour, 2014).

بعد سلسلة الاحتجاجات المناهضة لنظام مبارك ثم المناهضة لنظام مرسي، تمكنت الجماعات والحركات والمنظمات العديدة من تحدي الوضع الراهن ورفع الوعي بمدى وحشية رجال الشرطة، وعنف الدولة، والتحرش الجنسي، وحقوق الإنسان، والأدوات الكثيرة التي تستخدمها الحكومات السلطوية الأبوية (Naber & El-Hameed, 2016).

مما يميّز المنظمات والجماعات النسوية الحالية - مثل بسمة، أوبانتيش، تحرير بودي جارد، ضد التحرش، وغيرها - استعمالها للتقنيات الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي، ما يسمح بوجود مدى أكبر واستراتيجيات تعبئة جديدة تؤثر على صنع السياسات وتزيد من تداول المعلومات. إن الناشطات النسويات لم ينقطعن منذ العام 2011 عن تقديم الدعم والمساحات والمنصات الآمنة بما يسمح للناجيات من أعمال العنف بمشاركة قصصهن والمطالبة بالمساءلة.

مهد الربيع العربي الطريق لأجيال جديدة من النسويات من خلال «التدريب العملي» والمبادرات الفورية التي تتجاوز البحث الأكاديمي والإصلاحات القانونية: من الحملات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، إلى إطلاق البودكاست لنشر الوعي ومناقشة الموضوعات المحرّمة. وعلى الرغم من التقدم الحاصل، إلا أن هذه الجماعات الجديدة واجهت مستويات جديدة من القمع، وكان عليها التعامل مع الخوف المستمر من الاعتقال. كل ذلك حدّ من نشاطها وتنقلها بشكل حر ولا سيما تحت حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، خليفة مرسي.

أطلق نظام السيسي دعايات سياسية تصوّر الحركات النسوية كأدوات للإمبريالية الغربية و«الثقافة المضادة»، فضلاً عن اتهامها بأنها تهدد استقرار البلاد وتتلقى تمويلاً من قوى أجنبية وتتبع اجنداتها. اعتقلت السلطات أعضاء ومديري المنظمات

غير الحكومية، كما قامت في الوقت نفسه بإقرار قوانين تقيّد عمل هذه المنظمات وأموالها ووصولها إلى الأماكن العامة. مارس النظام أيضاً حملات قمع عديدة ضد مجتمع الميم، واعتقل العديد من المثليين والعابرات، كما أصبح الهجوم على المنظمات النسوية ممارسة يومية (Zakarria, 2019).

الجدير بالاهتمام أن العديد من المنظمات المصرية المخضرمة والمعترف بها دولياً كانت تقوم بجمع ونشر البيانات وإجراء البحوث حتى قبل الربيع العربي، لكن ظهور التقنيات الجديدة سمح أخيراً بنشر هذه البيانات والبحوث على الإنترنت، وبالتالي جعل هذه البيانات والأرقام التي تحدّد مدى الانتهاكات الحقوقية في متناول الجميع.

قبل الربيع العربي أيضاً، اعتادت الأجيال الأكبر سناً من النسويات على اعتبار «النخب المثقفة» هي الأجدر بالنشاط السياسي. لكن بعد انتفاضات 2011، ظهرت العديد من الجماعات النسوية الجديدة التي قاومت الدعايات الحكومية من خلال التضامن والعمل الجماعي ونشر الوعي الاجتماعي وتشجيع جميع النساء والمهمشين على الدفاع عن أنفسهم-ن والمطالبة بحقوقهم-ن. بيّنت هذه الجماعات الجديدة أن التحرش متجذر بعمق في النظام الأبوي، وأن هذا النظام يدعم شكلاً معيارياً للذكورة. كما أظهرن إمكانية معالجة ذلك من خلال آليات الدفاع والإجراءات القانونية ونشر الوعي (Langohr, 2015). لحسن الحظ، تتمتع الحركة النسوية الجديدة اليوم بقدرة أوسع واستيعابية أكبر واستخدام أكثر تعقيداً لمختلف المنصات، وكذلك استراتيجية «قاعدية» للتصدي للانتهاكات (Skalli, 2014).

السودان

بقيت النساء في السودان على الهامش وسط الكثير من النزاعات المسلّحة، والأزمات الاقتصادية، والاضطرابات السياسية، ونضالات ما بعد الاستعمار، والصراعات العرقية، والنزعات الطائفية، والسياسات النيوليبرالية القسرية، والقضايا الأمنية، والغياب التام للأماكن الآمنة (Kelly, 2010).

لذلك، ولفترة طويلة للغاية، لم تكن حقوق النساء في قلب عمل الناشطين والناشطات. كانت المرحلة الأولى للنشاط النسائي، والتي يمكن اعتبارها فترة التوطيد والتأسيس، تمتد بين 1947 وحتى 1949. وهو ما يشي بصلة وثيقة تربط بين النسوية السودانية والحركة الوطنية الساعية للاستقلال والتحرر الوطني. واجه النشاط النسائي وقتذاك تحديات لا تتعلق فقط بالقوى الاستعمارية، بل أيضاً بالجماعات الوطنية (Ahmed, 2014).

ونظراً لأن الاستعمار البريطاني اعتمد على نظام «الإدارة الأهلية»، فقد فرض الاستعمار على السودانيات كفاحاتهن الخاصة. فقد منح النظام الاستعماري السلطة للقادة التقليديين - الذين كانوا في الغالب رجالاً متعلمين غيريين - وعاملهم كوسطاء مع الأجهزة الاستعمارية. وقد كان تمركز القوة دائماً في أيدي الفئات الاجتماعية والعرقية المهيمنة في السودان. كذلك عزز المسؤولون الاستعماريون قوانين الشريعة المتعلقة بالزواج وشؤون الأسرة، وتم التغاضي عن تعليم الفتيات، في اتفاق بين المستعمرين وحلفائهم في المؤسسة الدينية (Fadaee, 2016).

كانت الحركات القومية والمناهضة للاستعمار في خمسينات وستينات القرن الماضي مسؤولة عن تغيرات اجتماعية وسياسية كبيرة. فقد مثلت هذه الحركات بذرة لجميع الحركات النسوية، والتي بدأت مع الاتحاد النسائي السوداني. أطلقت المنظمات النسائية في هذا المناخ العديد من المشاريع التي دفعت بحقوق النساء إلى الواجهة، مثل المطالبة بالتصويت، والمساواة في الأجور، وإعادة تشكيل القوانين، ودعوات السلام، والتمكين الاقتصادي، وتثقيف النساء حول حقوقهن الديمقراطية، ودور النساء في القطاع العام وفي المجال السياسي. كانت الأنشطة التي تجريها هذه المنظمات تجري من خلال شبكات كنسية سمحت للنساء بالتجمع بأمان.

عالجت الحركات النسوية المبكرة قضية ختان الإناث، وهي ممارسة شائعة في المنطقة. لكن مقاربة هذه الحركات جاءت ملوّثة بمنظور غربي يطرح القضية بأسلوب استعماري مقنّع، وهو ما استدعى اجتماع النساء الإفريقيات لاحقاً لاستعادة السردية وتناول القضية على نحو يتناسب مع تجاربهن وخبراتهن. هكذا انطلقت جمعية بابكر بدري العلمية لدراسات المرأة عام 1979، والتي تهدف إلى التثقيف ونشر الوعي بشكل رئيسي حول قضية ختان الإناث، مع السعي لرفع أصوات الشعوب الإفريقية المضطهدة وإيصال مطالبها (Gruenbaum, 2005).

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عمر البشير عام 1989 ضد حكومة الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطياً، دخل جنوب السودان في حرب أهلية استمرت ست سنوات. كانت أغلبية السودانيين في الشمال من المسلمين، فيما كان سكان الجنوب موزّعين بين المسيحية ومذاهب أرواحية مختلفة. اقتضت السياسة الاستعمارية ترك الجنوب للمبشّرين المسيحيين، وذلك بهدف إنشاء «حزام شرق-إفريقي». أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين شمال البلاد وجنوبها، وعرقلة تطور الوعي الوطني السوداني. لاحقاً، وفي سياق التمرّد والحرب وتعليق النشاط السياسي، ظهرت العديد من المنظمات النسوية ذات الأجندة الموحّدة الداعية إلى الثورة والمفاوضات والاندماج في عمليات صنع القرار والسلام (Sherwood, 2012).

أدى الانقلاب، وكذلك التمرد المسلّح في الجنوب، إلى تركز معظم - أو جميع - القوة في أيدي ضباط الجيش، وهم رجال بغالبيتهم الساحقة. ولم يكن هناك توثيق كاف للحركات النسوية والنسائية، ما حرمها من الاهتمام والاعتراف. من جهة أخرى، كانت قيادات هذه الحركات بشكل رئيسي النساء المتعلمات في الخرطوم، ما أدى لاستبعاد النساء غير المتعلمات وبنات المناطق الريفية.

تميزت فترة ما بعد الربيع العربي بالنشاط الشبابي. فقد كان طلاب الجامعات والخريجون الجدد يتخذون مبادرات مباشرة ويجدون طرقاً مبتكرة للحشد عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تلاقت فئات مختلفة من مختلف الأديان والأعراق والأيديولوجيات على موقعي فيسبوك وتويتر، على الرغم من محدودية الوصول

إلى الإنترنت في عموم البلاد. تم استخدام هاتين المنصتين لتوثيق الأحداث من خلال الصور والفيديوهات والتغريدات الحية، فيما عزفت وسائل الإعلام التقليدية عن تغطية هذه الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، شكلت النساء مجموعات حصرية للنساء فقط ليعملن على حملات وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإخبارية البديلة بشكل متكاتف ومتآزر. وهكذا فإن تواجد الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في تأجيج الاحتجاجات وتنظيم المظاهرات والحفاظ على زخم مرتفع في مواجهة الاضطهاد والقمع الأمني والعسكري الشديدين. المثير للاهتمام في نشاط الشباب السوداني أنه سخّر ببراعة قوة النساء السودانيات وطرقهن وأفكارهن المبتكرة الداعية للتغيير، كما تواصل مع المغتربين عبر أدوات مثل سكايب وفيسبوك ويوتيوب وغيرها من المنتديات الافتراضية مثل السودان أونلاين (Kadoda, 2015 ؛El Kadi, 2020).

ومن هنا لعبت السودانيات المقيمات في المنفى دوراً كبيراً في الحركات النسوية الأخيرة، فكان للعديد من المنظمات النسائية التي نشطت في القاهرة وكينيا، وكثير من المجموعات الأخرى التي تشكلت في الشتات، صلات وثيقة مع بعض حركات «السودان الجديد». وبالمجمل، كانت هذه الحركات والمنظمات تعتمد مقاربات لامركزية عابرة للحدود والتقاطعات، وتحتج على سياسات الحكومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتتصدى للتحديات اليومية التي تواجهها جميع النساء وخاصة اللاجئات منهن (Ali, 2015).

اليوم، تعمل الحركات النسوية الناشئة والعابرة للحدود على تصوّر مجتمع عادل ومنصف يرفض تركّز القوة في مكان أو مؤسسة واحدة. كما تعمل هذه الحركات على مشروع «السودان الجديد» الذي يمثل ابتعاداً عن البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجندرية النمطية، وكذلك المؤسسات الأبوية الجديدة الذي يجسدها نظام «السودان القديم». إنّه «السودان الجديد» الذي يرفض الاستعمار الداخلي المستمر في البلاد حتى بعد نهاية الاستعمار الكلاسيكي.

تونس

مثل معظم المجتمعات في المنطقة، عانى المجتمع التونسي لفترة طويلة من توزيع الأدوار الأبوي القائم على التفرقة بين الجنسين والأنواع الجندرية، وعلى التمييز - المكرّس في النصوص والمعتقدات الدينية - بين الرجال والنساء.

لكن على عكس المجتمعات الأخرى، ولدت الحركة النسوية في تونس في مرحلة مبكرة، أي منذ عشرينات وثلاثينات القرن الماضي. لم تكن عملية التشكّل هذه سهلة، فقد تطلبت وقتاً ودعماً كبيرين قبل أن تتطور وتأخذ شكلاً فاعلاً، وكانت النساء يعانين من التهميش والحبس في «المجال الخاص» لفترات طويلة، مع احتكار الرجال التام للمجال العام. وفي الواقع، كان النشاط الاقتصادي للنساء مقتصراً على رعاية الأسرة، وكان ارتداء الحجاب إلزامياً، في حين كانت الزيجات القسرية ممارسة شائعة، ناهيك عن إبقاء النساء تابعات داخل أسرهن (Arfaoui, 2007).

وكما في مجتمعات عديدة أخرى، تركزت الحركة النسوية عند نشأتها في أيدي الأقلية ذات الامتيازات، حيث كان أصحاب وصاحبات الامتيازات يملكون فرص التعليم، في الوقت الذي كانت فيه تسع من كل عشر نساء تونسيات أميّات وغير متعلّمات (Kelly, 2010).

ومع تصاعد الحالة النضالية الداعية للاستقلال، ارتفعت أصوات النساء وزادت مطالبهن، رغم أنها بقيت بلا استجابة وافية. مع ذلك، ساهم انخراطهن مع الجماعات الوطنية في إدخال النساء ضمن المجال العام ببطء، وفي تحولهن من مواطنات درجة ثانية إلى مشاركات فاعلات في المجتمع المدني. في ظل هذه الظروف، نشأت أول منظمة نسائية عام 1936 تحت مسمى «الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي».

مع لحظة الاستقلال عام 1954، كانت الحركة النسوية قد تقدمت وتطورت وجدّدت أفكارها، على الرغم من معارضة سلطات الاستعمار الفرنسي لوجودها ولوجود أية منظمة محلية تهدّد نفوذه. وفي عام 1956، كانت تونس تعيش حكمها الوطني في عهد الحبيب بورقيبة، أول رئيس لها بعد الاستقلال. مهّد الوضع الجديد الطريق إلى «نسوية الدولة»، فصدرت قوانين جديدة للأحوال الشخصية، وجرى تعديلها عدة مرات لاحقاً، كما تم إلغاء تعدد الزوجات. حققت نسوية الدولة عدة مبادرات أخرى، مثل منح النساء حق التصويت عام 1957، والسماح لهن بالترشح للمناصب العامة عام 1959. ونظراً لرسوخ الحركة النسوية التابعة للدولة، تضاءلت فرص ظهور منظمات نسوية مستقلة في عهد بورقيبة. بقي الحال كذلك حتى عام 1979، حين صدقت تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لتظهر حركة نسوية أكثر استقلالاً وعدة منظمات كبرى منذ ذلك الحين (Arenfeldt, 2012). تم استدخال مبدأ المساواة إلى النصوص القانونية مثل قانون الانتخابات وقانون العمل وقانون الجنسية.

لم يتشكل نظام تعليمي شامل حتى الاستقلال عام 1956، وقد لعب تراجع نسبة الأمية وانتشار التعليم دوراً كبيراً في في التغيير الاجتماعي بعد الاستقلال، وساعد «النساء الأقل حظاً» في الانضمام إلى الحركة النسوية (Kelly, 2010).

في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، أضرم البائع المتجول محمد البوعزيزي النار في نفسه بعد مصادرة الشرطة لعربته في منطقة سيدي بوزيد. أشعلت تلك الحادثة الكثير من الاحتجاجات في المناطق الريفية، وأطلقت شرارة شعبية لمواجهة وحشية الشرطة والفساد والتهميش الاجتماعي والبطالة والتفاوتات الكبرى بين المناطق التونسية، ولا سيما بعد تفاقم هذه التفاوتات في عهد الرئيس وقتذاك زين العابدين بن علي (Fadaee, 2016). كانت «الثقافة الجماهيرية» ووسائل الإعلام الخاصة تخدم نظام بن علي وتساعده في الهيمنة والدعاية، وكانت الرقابة (بما في ذلك الرقابة الذاتية) والسياسات القمعية والعنف الأمني يؤثر على جميع أشكال النشاط والتعبئة (Chomiak, 2012). وقد شهدت السنوات التي سبقت الثورة جدلاً حامياً وصوتاً سياسياً مرتفعاً وأكثر مباشرة، ولا سيما على منصات التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وفيسبوك، وكذلك

في الإنتاج الموسيقي، وتحديداً الموسيقا البديلة والهيب هوب وفيديوهات وأغاني الراب التي انتشرت على الإنترنت (Fadaee, 2016).

كانت مأساة البوعزيزي من أكبر محفزات الانتفاضات العربية (Al-Sumait, 2014) بما في ذلك ما سُمّي «ثورة الياسمين» في تونس. أثرت الثورة التونسية بشكل إيجابي على مسار النسوية في البلاد، على الرغم من القمع المتواصل، حيث شاركت النساء التونسيات في الاحتجاج على البطالة والتضخم والفساد وانعدام الحرية السياسية وحرية التعبير، وكذلك في المطالبة بالانتخابات التشريعية.

بدأت المنظمات الناشئة بعد الربيع العربي بالتركيز على جذب الأجيال الشابة وتشجيعها على المشاركة في معالجة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ومن هنا اختلفت الموجة النسوية الجديدة عن الحركات السابقة على أربعة مستويات: تحجيم (أو حتى إلغاء) نسوية الدولة، إزالة آثار الاستعمار، والتقاطعية، والفهم الجديد للجندر. روّج جيل الثورة لأسلوب نسوي مفتوح وتقاطعي ومناهض للاستعمار، ويعترف بطيف واسع من الأنواع الاجتماعية، ويؤكد على النشاط الذي ينطلق من القاعدة الاجتماعية ويستهدف هياكل السلطة في الأعلى (Johansson-Nogués, 2013).

كانت معظم هذه المنظمات مستقلة، وعملت على إشراك النساء في المجالين العام والسياسي من خلال مقاربة جندرية شاملة في السياسات العامة. كما تناولت جميع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وعززت ثقافة المساواة، ورفعت المهارات القيادية للنساء، ودعت أيضاً إلى دمج النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في هذا الحراك النسوي، مثل حركة #أنا_زادا (أنا أيضاً) التي انتشرت ضد التحرش والاعتداء الجنسي، في انتحال لحركة #مي_تو التي انطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2019. قدمت المنظمات النسوية مساحات رقمية آمنة، ما جعل النساء ينشرن شهادات علنية أو مجهولة الهوية لدعم الناجيات وكسر حاجز الصمت. ونُشرت أكثر من 500 قصة اعتداء جنسي في أقل من شهرين.

وفي عام 2021، شهدت تونس العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية، كما وصفها صندوق النقد الدولي بأنها تشهد أسوأ أزمة اقتصادية منذ الاستقلال عام 1956. تفاقمت هذه الأزمات جميعاً بعد جائحة كورونا، وقاد الناشطون-ات وأعضاء المنظمات العديد من المظاهرات التي واجهت وحشية وعنف الشرطة المفرط في جميع أنحاء البلاد. كان المشاركون-ات والقياديون-ات من الشباب من الأكثر تعرضاً للقمع - ولا سيما أبناء وبنات الأحياء المهمشة. ويدل ذلك على استمرار الكثير من الإجراءات القمعية والتقييدية ضد المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مختلف مناطق تونس، رغم العديد من الإنجازات الديمقراطية المزعومة وسقوط نظام بن علي خلال ثورة الياسمين. بيّنت هذه الحوادث فشل الثورة في تحقيق الحريات الفردية والحريات المدنية والحق في التجمع، وكلها من الركائز الأساسية لأي ديمقراطية. بقي هذا الواقع الصعب حتى اليوم يعيق الموجات المختلفة للحركات النسوية، وما تزال الظروف غير مواتية للكثير من المبادرات الساعية لتحقيق المساواة (Daher, 2021).

المغرب

بدأت الموجة النسوية الأولى في المغرب في منتصف فترة الاستعمار، حيث كانت الأحزاب السياسية الوطنية مهتمة بقضايا النساء رغم تركيزها على استقلال البلاد. انصب تركيز «جمعية أخوات الصفا» - وهي أول منظمة نسوية في المغرب - على محو الأمية بين النساء. كانت الجمعية أول من أعلن عن مطالب نسوية أساسية مثل إلغاء تعدد الزوجات، كما دعت إلى الحقوق السياسية الكاملة والمتساوية وزيادة ظهور النساء في المجال العام.

طوال الفترة الاستعمارية، كان للنضال النسوي تأثير محدود وقلما جرى الاعتراف به أو توثيق مجرياته، لذلك بقي على الهامش. وظلّ تمثيل النساء ناقصاً خلال تلك الفترة، كما تم استبعاد ذكرهن من بيان الاستقلال على الرغم من دورهن الحاسم في معارك الاستقلال - بما في ذلك التظاهر بالحمل لنقل السلاح للثوار (Kelly, 2010).

استمر التمييز في نظام ما بعد الاستقلال نتيجة إعادة تكريس النظام الأبوي. تم إلغاء العديد من برامج المنح الدراسية للطالبات، واقتصر دور النساء على المسؤوليات المنزلية وأعمال الرعاية، وازداد العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره. ومع ذلك حدثت إنجازات كبيرة خلال تلك الفترة، مثل عملية إصلاح «المدونة» التي بدأت 1993 وتغلبت على معارضة النخب السياسية الإسلامية. تمثل «المدونة» قانون الأحوال الشخصية الذي سبق إقراره عام 1957، وكان إصلاحها تهديداً لهوية إسلامية «لا يمكن المساس بها» نتيجة سنوات من تنظيم مجمل قوانين الحياة الأسرية بحسب الشريعة الإسلامية. كان التغيير مستبعداً، وقد استغرق الجهد 11 عاماً وملكين إلى أن تم الانتهاء من التعديلات وإعلان المدونة الجديدة في البرلمان في أكتوبر/تشرين الأول 2003. اقتُرح مشروع القانون الجديد في أعقاب الهجمات الإرهابية في الدار البيضاء في مايو/أيار 2003، والتي ساهمت في تغذية المشاعر العامة المناهضة للأصولية. وقد جاء هذا الإصلاح، والموقف المخاصم للنزعة المحافظة آنذاك، ليمهّد الطريق لموجات نسوية أخرى ذات أيديولوجيات مختلفة وتقدمية (Fadaee, 2016).

وسط الاضطرابات السياسية في تونس أواخر عام 2010، بدأ «ربيع نسوي» دعا إلى إصلاحات ديمقراطية دستورية منصفة في المغرب. تبع ذلك انتخاب حزب العدالة والتنمية الإسلامي، والذي عيّن امرأة واحدة فقط في البرلمان المشكل حديثاً، وعارض العديد من الإصلاحات الأخرى مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. منذ نشأتها، كانت الحركة النسوية في المغرب تتعامل مع حركة نسائية إسلامية مضادة، وكانت هذه الحركة تدعو إلى رفض الرؤية الدولية للمساواة بين

الجنسين لتعارضها مع مبادئ السلوك وأدوار الجنسين كما يقرّها الدين الإسلامي (Mir-Hosseini, 2006).

قبل الانتفاضات، كانت كل منظمة نسوية مرتبطة بحزب سياسي، سواء كان ديمقراطياً أو تقدمياً أو اشتراكياً، ما وفّر التمويل اللازم لإطلاق مشاريع كبيرة. إلا أن القضايا التي عالجتها هذه المنظمات بقيت محدودة وقلما كان لأعمالها تأثير يُذكر.

بالمقابل، ركزت المنظمات النسوية بعد الربيع العربي بشكل أساسي على التحرش الجنسي والتشهير بالجسد والخجل منه وثقافة الاغتصاب، فضلاً عن جهود المناصرة القائمة على النوع الاجتماعي والجنسانية (مثل منظمة الاتحاد النسائي الحر). كانت المنظمات الجديدة أجرأ وأكثر واتساعاً في طروحاتها، وتناولت رهاب المثلية الجنسية ورهاب العابرين-ات، بالإضافة إلى كره النساء المتجذر في القوانين الحالية. فشلت محاولة إلغاء المادة 489 من قانون العقوبات التي تجرم الأفعال الجنسية «البذيئة أو غير الطبيعية» مع أشخاص من نفس الجنس، وكذلك المادة 490 التي تجرم العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج. اللافت أن معظم الحملات التي أطلقتها المنظمات كانت تتم على منصات وسائط بديلة، ما سمح بانتشار أكبر بين الأجيال الشابة وبصعود الحركة النسائية العابرة للحدود في المنطقة (Pittman, 2009).

ابتداءً من عام 2021، لم يعد الحزب الحاكم في المغرب هو الحزب الإسلامي، وهو ما يؤكد الإنجاز الكبير الذي تمثل في إنشاء هذه المنظمات - سواء تلك المدعومة من أحزاب سياسية ذات تأثير ضئيل أو معدوم، أوما تلك الجريئة والاستيعابية والعابرة للحدود.

سوريا

تعود مشاركة النساء السوريات في السياسة إلى مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، لكن المناخ السياسي القمعي أعاق مشاركتهن وقلّل فاعليتهن. حصلت النساء على حق التصويت في عام 1949، مما أدى إلى زيادة مشاركتهن في المجال السياسي، فقد جرى خلال تلك الفترة أيضاً تعيين نساء كمتحدثات باسم الحكومة، وشكّلن ما يقارب 12 بالمئة من عضوات البرلمان، كما شاركن في مشاريع بناء الدولة والتنمية والتحديث. ومع ذلك، كانت الحركة النسوية شديدة المركزية، ولم يكن ممكناً للنساء أن يحصلن على أيّ حقوق سياسية إلا مقابل الامتثال لمظلة «نسوية الدولة» التي كانت أقرب إلى صفقة سلطوية (Kelly, 2010).

استحوذ حزب البعث القومي على السلطة في انقلاب عسكري عام 1963، ليفرض حالة الطوارئ ويعطّل العديد من الأحكام والحمايات القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. كان يجري قمع أي معارضة سياسية على الفور، فيما زادت حدة التمييز والقمع بشكل عام. على سبيل المثال، كان من غير القانوني تشكيل أي منظمة دون تصريح حكومي، باستثناء الاتحاد العام للمرأة السورية (المؤسسة التابعة للحكومة) وأي برنامج ترعاه السيدة الأولى. شكّل ذلك عائقاً كبيراً للنساء في تلك الفترة، كما دفع العديد من المنظمات النسوية للعمل بدون ترخيص، على الرغم من التداعيات الخطيرة ذلك وردة الفعل العنيفة المحتملة من جانب الدولة (Arenfeldt, 2012).

بالإضافة إلى ذلك، وخارج «نسوية الدولة» هذه، اقتصرت مشاركة النساء في جوانب الحياة الأخرى على المجال الخاص، واستمرت القوانين والممارسات التمييزية بإقصاء النساء من المجال العام، ولا سيما من خلال قوانين الأحوال الشخصية التي تعيق حقوق النساء في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، فضلاً عن غياب الحماية القانونية للنساء اللائي يواجهن العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله. يضاف إلى ذلك قانون الجنسية، الذي ما يزال يمنع النساء من منح جنسياتهن إلى أطفالهن، كما يوجد تمييز في الأدلة المطلوبة لإثبات جناية «الزنا» بحسب جنس الجاني، وتواجه النساء أحكاماً أقسى بحسب قانون العقوبات.

ومعلوم أن النزاع يفاقم من أحوال عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد واجهت النساء خلال الانتفاضات العربية تعدداً في مستويات العنف، بما سبب ضرراً نفسياً وجسدياً على الأجلين القصير والطويل. ووسط فوضى النزاع السوري، تعرضت النساء لمختلف أشكال العنف من جانب أسرهن وشركائهن، كما عانين من عدد من المخاطر الصحية، ومن خطر الخطف أو التعنيف من جانب الجماعات المسلحة والميليشيات، بالإضافة إلى الحرمان من المدارس والجامعات والأماكن العامة بذريعة حماية «شرفهن». وكما هو الحال في جميع دول المنطقة، كان الاغتصاب الزوجي وما يزال مستثنى من كونه جريمة بحسب التعريف القانوني للاغتصاب في سوريا. وفي ظل هذه الظروف، ظهرت حوالي 35 منظمة لتطوير أنشطة مدرّة للدخل للنساء لمساعدتهن على تحقيق الاستقلال المالي، وكذلك لتقديم الدعم النفسي للناجيات، والعمل على الضغط، وإطلاق مبادرات بناء السلام القاعدية في مناطق النزاع (Fadaee, 2016).

في السنوات التي تلت ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح التشريعات التمييزية وإصدار قوانين جديدة، لم يتم إنجاز الكثير من الناحية العملية، وما يزال الوصول إلى العدالة محدوداً بالنسبة للأقليات والنساء المهمشات، كما تستمر وتتزايد جرائم الشرف والاتجار بالبشر، وما تزال قضايا الأحوال الشخصية والقضايا العائلية محكومة بقوانين طائفية هي في الغالب تمييزية وغير عادلة، وما يزال أبناء وبنات الأمهات السوريات المتزوجات من أجانب محرومين-ات من حقوق المواطن السوري الأساسية.

أما المنظمات التي ظهرت بعد الثورة فقد عملت على مساءلة وانتقاد الحركات النسوية القديمة، وجادلت بأن المنظمات القديمة ركزت على الاستجابة للقضايا اليومية وحالات الطوارئ وتوفير الاحتياجات الأساسية والواجبات الإدارية المفرطة، بدلاً من التركيز على استمرارية المبادرات وتطوير حركة نسوية متماسكة وهادفة. وهكذا فقد عالجت النسوية السورية الجديدة القضايا التي حدّت من تأثير الأجيال الأكبر سناً، مثل التبعثر وضعف التمويل وغياب الاستدامة (Al Taweel, 2020).

كما تمكنت من إنشاء حركة أكثر استيعاباً وغير محصورة في أيدي النخب والنسويات «المتمرسات».

الأجيال الجديدة من النسويات السوريات اليوم مهتمات أكثر بمعالجة قضايا محددة، بدلاً من تسليط الضوء على قضايا متنوعة لكن عمومية ومجملة. وبدلاً من تنفيذ مشاريع الإغاثة والتركيز على العمل الإنساني كما كانت تفعل المنظمات السابقة، فإن منظمات الجيل الجديد يركزن على الجنسانية الأنثوية، والتمثيل السياسي، والمشاركة في المجالين العام والخاص.

لكن هذا لا يلغي أن معظم النسويات اللواتي ينتمين إلى الجيل الجديد تعرضن - وما يزلن - لعنف هائل قلّص من نشاطهن وفاعليتهن، كما أن الكثيرات أُجبرن إما على الفرار من البلاد أو التوقف عن العمل، في حين انتقل معظمهن إلى الخارج مع الاحتفاظ بمكاتب صغيرة ما تزال تعمل في الداخل وسط ظروف صعبة وفي مساحات مغلقة ومراقبة (Asad, 2020).

ورغم أن الدولة تفرض حظر سفر على معظم الناشطيات السياسيات والحقوقيات بهدف إسكاتهن، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام البديل كانت وما تزال أدوات مفيدة للنشاط الرقمي والمناصرة والتعبئة السياسية (Esposito, 2021).

لبنان

كان لعوامل تاريخية وجغرافية وديموغرافية وسياسية عديدة، مثل الطائفية والبنية الحزبية التقليدية والتقاليد وغيرها، آثار كبيرة على مكانة المرأة اللبنانية وحقوقها.

يمكن إرجاع الحركة النسوية اللبنانية إلى نهاية القرن التاسع عشر، في الفترة التي هاجرت فيها نساء مؤثرات مع عائلاتهن إلى مصر، وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية. كانت مصر قِبلة للكتاب والصحفيين والعلماء والناشطين، وقد أطلقت النساء اللبنانيات المهاجرات مجلات عديدة ركزت على قضايا النساء ومطالبهن بالمساواة في الحقوق والحرية والتعليم (El-Hage, 2015).

لم يقتصر عمل الحركة النسوية المبكرة على المطالبة بالحقوق وحسب، بل زاد حضور النساء في مجال العمل الخيري، وكثُرت الكاتبات والمعلمات والناشطات السياسيات وصاحبات المجلات النسوية مع بداية القرن العشرين. وقد سهّلت المنظمات التي قادتها هذه النساء الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وبرامج التدريب المختلفة للنساء الأخريات. كما عملت النساء مع الرجال على تحرير البلاد من حكم السلطة العثمانية. أثارت تلك الجهود الجماعية عدداً من المطالب التي شملت مزيداً من الحقوق المدنية والسياسية للنساء، ما حدا بسلطات الانتداب الفرنسي - بالاتفاق مع السلطات اللبنانية - بإدراج حقوق مدنية وسياسية متساوية لجميع المواطنين والمواطنات في دستور عام 1926. ومع ذلك، لم يكن لدى النساء الحق في التصويت وفق قانون الانتخابات، وهو ما أثار موجة احتجاجات جديدة. لكن نتيجة الظروف غير المواتية، فقد الكفاح من أجل حق النساء في التصويت أولويته بسبب استحواذ قضية الاستقلال عن الانتداب الفرنسي على كل الزخم السياسي واهتمام الرأي العام وقتذاك (Daou, 2015).

بعد استقلال لبنان عن فرنسا عام 1943، حافظت البلاد على واجهة ديمقراطية، لكن القوانين الطائفية عرقلت الطريق على الحركة النسوية، وأبطأت من استعادة زخمها حتى عام 1956، حين حصلت المرأة اللبنانية على حق التصويت والترشح للانتخابات. ومع ذلك، فقد استغرق تمثيل المرأة في البرلمان أكثر من 30 عاماً، أي حتى أوائل التسعينات، مع استثناء واحد حدث عام 1963.

أدت الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1975 إلى زعزعة مسار الحركة النسوية، إذ جمعت الناشطات جهودهن للتركيز على الخدمات الاجتماعية والإنسانية والإغاثية. انتهت الحرب بعد اتفاق سلام عام 1989، لكن سوريا حافظت على وجود عسكري كبير في الأراضي اللبنانية، ما أثر بشكل كبير على السياسات العامة والسياسات الداخلية، إلى أن انسحبت القوات السورية بشكل كامل في عام 2005. وفي هذا السياق، انتعشت الحركة النسوية القديمة، وظهرت حركة جديدة، ونشأت شبكات نسائية بدأت بمعالجة القوانين التمييزية بطريقة غير مسبوقة.

إلا أن عوامل عديدة متشابكة، من بينها اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005، والحركات الاحتجاجية المناهضة للقوات السورية، وحرب تموز عام 2006، كلها أعاقت تقدم الحركة النسوية. وفي هذه الظروف الصعبة، بدت حقوق النساء مسألة ثانوية بالمقارنة مع الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية الملحّة، على الرغم من الدور المحوري للنساء في الاحتجاجات التي كانت تجري آنذاك.

بعد حرب عام 2006 وهزيمة الإسرائيليين على يد حزب الله، أصبح الأخير أكثر قوّة وتماسكاً في الداخل اللبناني. هذا الواقع الجديد، والذي ترافق مع اضطرابات كبيرة في العراق بعد أكثر من عامين من الغزو الأميركي، أظهر تراكب أشكال العنف البنيوي الكلاسيكية والطائفية والعسكرية والعنصرية وأثرها على الأسرة والجندر وأوضاع النساء. ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من المنظمات التي اعتبرت الغزو الإسرائيلي، وانعكاساته على المنازل والمجتمعات والبنية التحتية للبلاد، وكذلك القتلى والجرحى وأعمال انتهاكات حقوق الإنسان، كلها قضايا نسوية وكويرية. وقد عزّزت الحرب الإسرائيلية معيارية الجنسانية الغيرية، والنظام الأبوي، وكذلك الأدوار التي تلعبها الطائفية والوطنية والقومية في تشكيل السياسات والممارسات التمييزية القائمة. فمثلاً من الشائع استخدام العنف الجنسي «كاستهداف رمزي يقوم به العدو ضد النساء» بما يتجاوز الرغبة في إيذائهن إلى التشهير بهن وإهانة أقاربهن الرجال أيضاً، ومن ثم التنكيل بأسرهن ومجتمعاتهن ككل (Holt, 2013).

وفي الواقع فقد كانت هذه الحرب - وغيرها الكثير - مثالاً على النزعة الإمبراطورية، وهي رغبة في السيطرة تعزز الوضع الراهن في جميع أنحاء العالم بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا بشكل خاص. وقد عززت هذه الإمبريالية المنتشرة والمتعددة الأوجه ديناميات القوة غير المتكافئة التي كانت وما تزال مبنية على تفسير ثنائي للجندر، وعلى سلسلة من الأدوار المحددة مسبقاً التي تتوافق مع التمثيل «المثالي» و«اللبناني الأصيل» لحياة كل من الرجال والنساء (El-Hage, 2015).

أدت الاضطرابات المستمرة إلى سلسلة من الاحتجاجات المتزامنة، من أبرزها دورة الاحتجاجات التي اندلعت عام 2015 وملأت شوارع العاصمة بيروت. ظهرت العديد من الحركات والتجمعات القاعدية، مثل «البلوك النسوي»، ولحسن الحظ فقد تجنبت هذه الحركات الجديدة أخطاء أسلافها: أي المقاربة الواحدية للقضية وغياب التضامن مع العمال والعاملات المهاجرات وغيرهم من الأقليات، فضلاً عن غياب الكلام التقاطعي حول العنصرية والطبقية والطائفية ورهاب المثلية الجنسية ورهاب العابرين-ات، وكلها كانت ما تزال متجذرة في الدستور والمجتمع اللبناني (Salameh, 2014).

بالإضافة إلى ذلك، كان ولاء الأجيال الأكبر سناً للنظام موضع شك كبير، ما قلل من مصداقيتهم بين الحركات الناشئة. أظهرت المظاهرات التي اندلعت مجدداً في أكتوبر/تشرين الأول 2019 (Abi Yaghi, 2020)، والذي قادته نساء لبنانيات ومنظمات ناشئة وأبناء فئات مهمشة أخرى، أن لدى الجيل الجديد موقفاً حازماً من الدولة لما فعلته وما زالت تفعله بحق النساء والأقليات المستضعفة. كانت النساء في طليعة هذه المظاهرات، والتي استمرت خلال أزمة متعددة الأبعاد بلغت ذروتها فترة الإغلاق الشامل أيام جائحة كورونا، ثم انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020 (Haidar, 2022).

تشير بعض الأدبيات أن المنظمات النسائية اللبنانية فشلت في ترجمة القيم التي دافعت عنها في خطابها اللاحق، والذي بقي منظماً وفقاً للنظام الطائفي. ومثل العديد من بلدان المنطقة، ساد بعد التسعينات اتجاه مأسسة هذه المنظمات، في ظاهرة معروفة تتلخص في اختراق المنظمات غير الحكومية للعمل النضالي (Gianni, 2021). وقد أثر ذلك على هيكل هذه المنظّمات، ولكن أيضاً على محتوى خطاباتها، حيث أصبح أكثر عالمية وأكثر انسجاماً مع أجندات المنظمات الدولية والجهات المانحة. أدى ذلك إلى التعويل على تمويل المانحين والتأثر به أثناء بناء الأولويات ووضع الأجندات المحلية (Mitri, 2015).

كما أن المشهد السياسي في لبنان أيضاً يمثل تحدياً كبيراً للمنظمات النسوية (Al Hindy, 2018). ففي لبنان لا تتوقف فعالية الحركة النسوية على استخدام أدوات وتقنيات المناصرة أو التوعية العامة أو إنشاء المساحات آمنة، ولا هي تكفي لوحدها لكي يزدهر مجتمع مدني حيوي. فالوقائع السياسية تقتضي ألا تشكل المطالب والسياسات المطروحة من قبل المنظمات النسوية تهديداً للمصالح السياسية الكبرى - سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي - ولا على المؤسسات الدينية، وذلك بسبب السياقات الطائفية والدينية والإقليمية التي تحكم ديناميات السلطة في لبنان. وهكذا ما تزال المنظمات النسوية اللبنانية تواجه صعوبات جمة في التحرر من بنى الهيمنة التي تتحكم بالمجال السياسي والاجتماعي للبلاد.

وحتى يومنا هذا، ما يزال الدين الممأسس يعزز الاختلال الاجتماعي والسياسي الذي يعزّز الفصل المحقق بين الجنسين ويقوّض أهداف اتفاقية سيداو التي تم التصديق عليها عام 1996. وكمثال واضح فإن الطائفية تقيّد جنسية المرأة اللبنانية، وقوانين الأحوال الشخصية تنتقص من حقوقها كمواطنة بل وتتحكم في أصغر تفاصيلها الأسرية، أما المواد المتعلقة بالاغتصاب في قانون العقوبات فهي تعفي الجاني من العقوبة بمجرد إعلانه عن نيته الزواج من الضحية، كما أن الاغتصاب الزوجي غائب تماماً عن المادتين 503 و504 من قانون العقوبات، واللتين تعرّفان بوضوح المغتصب بأنه «من جامع شخصاً غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي او بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع» (El-Hage, 2015).

فلسطين

كانت النساء الفلسطينيات ناشطات اجتماعياً منذ بداية القرن العشرين (1921-1939). وعملت الحركة النسوية الفلسطينية في البداية على معالجة النضالات الوطنية بدلاً من دعم المساواة بين الجنسين في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نظراً لتعرض البلاد للاعتداءات الاستعمارية والكثير من الهجمات القاسية والمعارك والحروب والثورات الحاشدة، ما دفع المنظمات النسوية الناشئة وغيرها للتركيز على المساعدات الإنسانية والتعليم والرعاية الاجتماعية (Kelly, 2010).

لم تتغيّر طبيعة الحركة وتوجّهاتها حتى أواخر السبعينات، حين نشطت الشابات المسيّسات ضد الاحتلال الإسرائيلي، وشكلن لجاناً تضم أعضاءً من جميع الخلفيات الاجتماعية، وأقمن تحالفات مع منظمات نسوية دولية. وبعد ذلك جاء دور الفلسطينيات الحاسم في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وذلك بعد 39 عاماً من النكبة وبعد 20 عاماً من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. رفعت الانتفاضة المكانة الاجتماعية للنساء، فمعظم المنظمات النشطة كانت تقودها نساء ينتمين إليها وتنتمي إليهنّ. ومع الوقت، بدأ يزداد تسييس الحركات النسائية، وبدأ النساء يضغطن لتغيير القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية، ما أدى إلى ظهور استراتيجيات تمكين جديدة خلال هذه الفترة. بعد بداية مفاوضات السلام عام 1991، والتي نتج عنها اتفاق أوسلو عام 1993، تحولت المنظمات من العمل الخيري وتقديم الرعاية الاجتماعية إلى أعمال المناصرة من أجل مستقبل فلسطيني تسوده الحساسية للنوع الاجتماعي في جميع جوانب الحياة ويجري تناول جميع أشكال التمييز في القانون والمجتمع على حد سواء (Arenfeldt, 2012).

كان تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 لحظة فارقة في حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة - أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. فبينما اشتدت عمليات الضغط من أجل المساواة في الحقوق، وتزايدت المظاهرات العامة احتجاجاً على التشريعات التمييزية،

سرعان ما تجمّدت هذه الحركة المستجدة بسبب الاضطرابات السياسية. واجهت الحركة نوعين من العقبات: تلك الموجودة سلفاً في المجتمع الفلسطيني، بما يشمل التقاليد والدين والثقافة؛ وتلك التي كان يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. وقد نتجت عن هذه العقبات المزيد من القيود، وأثرت على إدارة السلطات المحلية لمختلف جوانب الحياة والأمان في فلسطين. ومن بين القيود المفروضة على النساء قوانين الأحوال الشخصية، والعنف المنزلي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك قلة فرص العمل والتي تساهم في تبعية النساء المالية وتُفقدهن الاستقلالية، علماً أنهن أكثر عرضة لمواجهة الفقر من الرجال. كما أن الحواجز التي ينصبها الاحتلال - وكذلك الجدار العازل نصف المكتمل - تعني المزيد من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء نتيجة فصلهن عن عائلاتهن وأراضيهن الزراعية والمياه والمدارس وغيرها من الموارد الضرورية.

أدى انتصار حركة حماس الإسلامية في وجه السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها محمود عباس (والذي يمثل حركة فتح المناوئة) إلى تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك الحقوق والاحتياجات الأساسية للنساء والأقليات المهمشة. فالنظام الاجتماعي الجديد الذي فرضته حماس كان أكثر تزمتاً، وقيّد حقوق النساء بشكل كبير، وأجبرهن على ارتداء الحجاب في المحاكم والمدارس في المناطق الخاضعة لحكم الحركة، ناهيك عن استهدافه الناشطات العاملات في حقوق النساء. ومن جهة أخرى جرى تجميد بعض المساعدات الدولية اعتراضاً على سيطرة حماس. أدت التوترات المستمرة لعقود بين فتح وحماس، وبين الشعب الفلسطيني ككل والاحتلال، إلى حرف الانتباه بعيداً عن الكفاح من أجل المساواة في الحقوق. كما مُنعت المراجعات أو حتى المناقشات البرلمانية لعدد من القوانين التمييزية، مثل قوانين الأحوال الشخصية، وقانون العمل، وقانون الجنسية، ومواد أخرى في قانون العقوبات. ففي ظل قانون تمييزي يهيمن عليه الرجال بالمطلق، تنتشر أشكال العدالة غير الرسمية عبر القوانين العرفية، وهي غالباً ما تقود لنتائج متحيزة مثل تبرئة ما يسمى بجرائم الشرف والعودة إلى الشريعة الإسلامية في النزاعات الأسرية مثل الميراث والطلاق وحضانة الأطفال (Kelly, 2010).

المثير للاهتمام أن بعض المجالات التشريعية في فلسطين تابعة للأردن أو لمصر. فعلى سبيل المثال، وبحسب قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976، فإن السن القانوني للزواج في الضفة الغربية هو 15 عاماً للفتيات و16 عاماً للفتيان، أما في غزّة فإن القانون المصري والأحكام القضائية الملحقة به يجعل السن القانوني للزواج 17 عاماً للفتيات و18 للفتيان. وعلى الرغم من تعديل الأردن ومصر ودول مجاورة أخرى لقوانينها، إلا أن القوانين المطبّقة في فلسطين لم تتغيّر.

بالإضافة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، تخضع المسيحيات الفلسطينيات لقوانين تضعها الكنائس، سواء الكاثوليكية أو الأرثوذكسية، فمثلاً تسمح الكنيسة الأرثوذكسية بالطلاق في حال تبيّنت أن الزوجة تورطت في خيانة أو لم تكن عذراء عند الزواج أو في حال رفضت طاعة زوجها.

رغم ما حققته بعض الحركات النسوية الأخيرة، ما يزال المجتمع الفلسطيني محافظاً في الغالب، وما تزال القيم والتقاليد الحاكمة تؤثر على نسائه بشكل خاص. في غزة، على سبيل المثال، تفقد الأمهات المطلقات حقوق الحضانة عندما يبلغ أولادهن سن السابعة، وبناتهن التاسعة، أما في الضفة الغربية فتفقد المطلقات الحضانة عندما يبلغ أولادهن الخامسة عشرة. وقد يتعرض الأطفال أو الأمهات للعنف والقتل إن حاولوا زيارة بعضهم البعض. بالإضافة إلى ذلك، ما تزال الفلسطينيات معرّضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي والتمييز. وقد دفعت هذه الظروف الكثير من النساء لتنظيم أنفسهن والانخراط في دعوات المناصرة والحملات الإعلامية والاحتجاجات الشعبية والعرائض التي تطالب بالعدالة والحقوق المتساوية.

كان صعود منظمات جديدة تعمل على اجتراح خطاب نسوي باللغة العربية تطوراً مهماً، خاصة وأن معظم المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى الانتهاكات الواقعة بحق النساء وحقوقهن الأساسية، وكذلك المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ليست شائعة في العربية. واللافت أن الاحتجاجات والحملات التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي شهدت استخدامات كثيرة لآيات قرآنية وأحاديث نبوية تتحدث عن الحياة الأسرية بعد الطلاق، وذلك لتسليط الضوء على أن النسوية ليست ضد الإسلام.

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام البديلة دوراً محورياً في الحركات الأخيرة، وبفضلها تمكن الفلسطينيون والفلسطينيات في جميع أنحاء العالم من التعبير عن الدعم والمؤازرة. كما ساهم غير الفلسطينيين في الالتفاف على حالات التعتيم الإعلامي، معبّرين عن تضامنهم عبر حملات مثل #أنقذوا_الشيخ_جراح والتي انتشرت على نطاق واسع، وهذا في مقابل حوادث أخرى مماثلة في مناطق مختلفة من فلسطين جرت قبل عصر وسائل التواصل الاجتماعي ما أدى لعدم توثيقها (Esposito, 2021).

الأردن

بدأت الحركة النسوية الأردنية على شكل نشاط تطوعي اجتماعي وخيري منذ أوائل القرن العشرين، وكانت تلك بذرة اتحاد المرأة الأردنية الذي تأسس لاحقاً عام 1945. بعد استقلال المملكة عن بريطانيا في مايو/أيار 1946، أصبحت الحركة أكثر نشاطاً، وبدأت الأردنيات يطالبن بالمزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

ثم تطوّرت هذه الحركة تدريجياً. ففي 1955، مُنحت النساء المتعلمات حق التصويت، وفي 1974، مُنحت جميع النساء حق التصويت وحق الترشح في الانتخابات البرلمانية. ومع ذلك، لم تُنتخب أية امرأة لمجلس النواب حتى عام 1993، فيما تعيين المرأة الأولى في مجلس الأعيان في العام نفسه. وبالنتيجة بدأت الأردنيات يشغلن مناصب قيادية ويضاعفن من فرص مشاركتهن في المجالين السياسي والاجتماعي.

لم تبدأ منظمات المجتمع المدني بالانتشار إلا في 1989، وبعد سنة واحدة، في 1990، انتقل الأردن إلى ما يسمّى «ديمقراطية الواجهة». يعني ذلك أن عملية التحول الديمقراطي كانت ما تزال خاضعة لأجندات الملك السياسية، ومن هنا فإن السلطة السياسية المطلقة بقيت محصورة في أيدي النظام الملكي وحاشيته. هذه السلطوية الشعبوية أعاقت أعمال المنظمات النسائية، وحالت دون تغيير القوانين التي من شأنها رفع مكانة النساء السياسية والاجتماعية (Kelly, 2010).

خلال «ديمقراطية الواجهة»، أو ما يسمى «الدمقرطة الدفاعية» التي أجراها النظام الهاشمي، جرى نزع تسييس المنظمات النسائية، مما أدى لتقويض أجنداتها الجماعية ومنع نشوء أي معارضة سياسية. كانت الحركة النسوية محدودة بمحاولات متواضعة يتسامح معها النظام ومن دون أي ضغط أو حراك اجتماعي، وهو ما عزّز ثقافة خوف من المشاركة السياسية أو التغيير الاجتماعي الجذري.

حققت الحركة النسوية عدداً لا بأس به من الإنجازات المهمّة في الأعوام 2004-2009. إلا أن العنف القائم على النوع الاجتماعي بقي مصدر القلق الأبرز في حياة النساء. وما تزال أغلب النساء يتعرضن للضرب المبرح أو حتى القتل إذا بدر منهن عصيان ومواجهة لأي من رجال عائلاتهن، أو إذا ما ارتكبن فعلاً يهدّد مباشرة «الشرف» الاجتماعي (Tufaro, 2021). ومن إنجازات الحركة النسوية الأردنية الدفع نحو التصديق على اتفاقية سيداو ونشرها في الجريدة الرسمية، وكذلك دفع الحكومة لاتخاذ خطوات فعلية لمعالجة مشكلة العنف المنزلي، وتمكين النساء من تحقيق تمثيل أكبر في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى، وكذلك إدخال نظام الكوتا القائم على النوع الاجتماعي. وفي عام 2007، تم افتتاح أول مأوى كبير للنساء في البلاد، وتلا هذه المبادرة إصدار قانون حماية الأسرة بهدف تنظيم التعامل مع حالات العنف المنزلي من قبل العاملين في المجال الطبي وهيئات إنفاذ القانون. مثلت هذه الجهود تقدماً في معركة الأردنيات ضد العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.

ما تزال العلاقة المتوتّرة بين الدولة والنظام الملكي ومنظمات المجتمع المدني تتسبب بإعاقة دائمة ومتكرّرة للحركة النسوية في الأردن، حتى بعد ثورات الربيع العربي. فالمنظّمات المسجّلة رسمياً في الأردن هي إما منظمات غير حكومية تأسست بشكل مستقل ولكن ما تزال خاضعة لسيطرة الدولة، أو منظمات شبه أو نصف حكومية تابعة للدولة، أو مؤسسات ملكية أسسها ويرأسها أعضاء من العائلة المالكة (Ferguson, 2013).

ورغم اختلاف الفئات ودرجات التبعية، إلا أن جميع المنظمات النسوية تخضع بنفس الدرجة لرقابة شديدة وتقييدية من قبل الحكومة، الأمر الذي يزيد من مستوى الضبط الاجتماعي عبر المراقبة والإدارة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لقوانين التجمعات العامة وقانون الجمعيات والمنظمات الاجتماعية وقانون الأحزاب السياسية، فإن هدف المنظمات النسائية هو حصراً تقديم الخدمات الاجتماعية وليس أي غايات سياسية (Ragetlie, 2021).

ومن التحديات التي تعاني منها الحركة النسوية في الأردن اعتمادها الكبير على تمويل المانحين الدوليين، وهو ما دفع المنظمات لربط برامجها بأجندات المموّلين من أجل الاستمرار. ومن الشائع أن تكون موظفات منظمات المجتمع المدني متعلمات جيداً ويتحدثن الإنكليزية ومن طبقة اجتماعية، وبالتالي فهن لا يمثّلن النساء ذوات الدخل المنخفض أو حتى بنات الطبقة الوسطى. هذا يعني وجود قطيعة بين المنظمات والنساء اللواتي تسعى هذه المنظمات لمساعدتهن. من هذا المنطلق، يجادل الكثير بضرورة وجود حركات قاعدية تحشد النساء الفقيرات والمهمّشات، بعيداً عن منظمات المجتمع المدني الممأسس والذي يواجه الكثير من القيود والعقبات. وقد ذكر بعض الباحثين-ات إخفاقاً قيادياً ضمن الحركة النسوية نتيجة الصلات التي تربط بعض الناشطات بالنظام، ما يجعلهن غير ممثّلات لعموم السكان (Ferguson, 2017).

اليمن

تأسست الجمهورية اليمنية في مايو/أيار 1990 عبر توحيد الجمهورية العربية اليمنية في شمال اليمن وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب. هذا التوحيد أدى إلى عدة نكسات بالنسبة للنساء اللواتي كن يتمتعن بقدر من المساواة في شؤون الأسرة، حيث احتجن للتعامل مع قانون الأسرة الجديد بعد الوحدة (Durac, 2012).

أسس الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام نظاماً سياسياً متعدد الأحزاب، وقدّم اليمن نفسه بوصفه ديمقراطية متعددة الأحزاب. إلا أن الاضطرابات السياسية استمرت، واشتدّت الاشتباكات بالقرب من صنعاء عام 1994، ثم تبعتها حرب أهلية قصيرة بين الشمال والجنوب، انتهت بانتصار صالح واليمنيين الشماليين.

بعد انتهاء الحرب الأهلية، تمت مراجعة قوانين الأسرة وإضافة أحكام أكثر تزمّتاً وتمييزاً ضد النساء. وبدأت الناشطات في حقوق النساء يواجهن مضايقات أمنية مع تدهور الوضع السياسي. وفي عام 1994، عدّل صالح دستور الوحدة وألغى أي مؤسسة للحكم المشترك، وبالتالي منح نفسه السلطة الكاملة لحكم البلد بالمراسيم التشريعية الرئاسية. أدى ذلك إلى تشتّت المنظمات، حيث طغت الحاجات السياسية الملحّة على حساب المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمسائل المتعلقة بأوضاع النساء (Kelly, 2010).

تم استبعاد النساء تماماً من عمليات صنع القرار في عهد صالح، حيث كان دورهن محصوراً بالواجبات المنزلية وأعمال الرعاية. وفي ظل نظام سياسي مغلق وسلطوي وفاسد ويفتقر إلى أي معارضة فعالة لحزبه الحاكم، لم تكن النساء يتمتعن بأي حقوق قضائية وقانونية أساسية، ولم تكن هناك محاولات للإصلاح القانوني أو إدخال تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون العقوبات وقانون العمل. علاوة على ذلك، كانت النزعات الثقافية السائدة والبنى الأبوية والتطرف الديني والحركات الأصولية عوامل متضافرة ساهمت في إبقاء النساء في أوضاع أدنى من أوضاع نظرائهن الرجال، سواء في المجال

العام أو الخاص. استمرت الانتهاكات الكثيرة للحقوق الأساسية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والحرمان من التعليم والزواج القسري والعنف المنزلي والاغتصاب الزوجي وتشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)، وضعف أو حتى انعدام الخدمات الصحية. ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم أوضاع النساء والأقليات المهمشة، خاصة الفقراء وغير المتعلمين، انعدام الأمن الغذائي وتفشي الجوع والفقر المدقع، إضافة إلى التقاليد الصارمة التي تمنع النساء من التواجد في الأماكن العامة، حيث تُعتبر غير مناسبة للنساء «المحترمات»، مما يعني تصنيف أي امرأة موجودة في مكان عام تلقائياً بأنها «غير محترمة»، ما يعرّضها بالتالي لتهديدات عديدة. كل هذا أعاق الحركة النسوية اليمنية وحدّ من فرص الناشطات العاملات فيها في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات (Durac, 2012).

حين بدأ الربيع العربي، وبعد سقوط زين العابدين بن علي في تونس، انطلقت سلسلة من الاحتجاجات في صنعاء ثم في مناطق مختلفة من اليمن للمطالبة بتغيير النظام، والإصلاح السياسي والشفافية، ومحاسبة وتجريم الفساد، فضلاً عن اللامركزية. ونتيجة لذلك، حكم عبد ربه منصور الهادي اليمن حتى عام 2015، بعد صراع عنيف بين النظام اليمني الانتقالي والمتمردين الحوثيين الذين نشأوا عام 2004. وسط هذا الاضطراب السياسي، والذي قاد إلى التدخل العسكري السعودي في اليمن، اضطرت الحركة النسوية لاعتبار النساء وحقوقهن قضايا ثانوية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاضطراب الأمني والسياسي في عام 2011، كانت النساء في مقدمة الاحتجاجات التي تطالب بالحقوق الأساسية وتتضامن مع الانتفاضات الأخرى. شهدت فترة 2011-2014 العديد من الإنجازات النسوية، مثل تعيين 4 نساء في مجلس الوزراء عام 2014، وإطلاق أول منصّة نسوية يمنية على الإنترنت عام 2013. كما عملت النساء أخيراً على صياغة قوانين تقدمية جديدة. لكن عام 2015 خلط كل الأوراق بالنسبة للحركة النسوية اليمنية الجديدة، خاصة مع الزلزال الشديد الذي أصاب قلب اليمن ومجتمعه المدني نتيجة الانقلاب العسكري. وفي هذه الظروف، اضطرت الجماعات النسوية إلى التوقف عن العمل على الرغم من التقدم الواعد الذي أحرزته في السنوات القليلة السابقة، وعادت حقوق النساء لتصبح رفاهية وليست ضرورة حاسمة (Fadaee, 2016).

وما تزال النسويات في اليمن يواجهن تحديات هائلة، مجبرات على الاختباء والعمل السري نتيجة تزايد الضغط والرقابة. وما يزال المجتمع اليمني يشهد زيادة في الزواج القسري وتراجعاً في فرص الرعاية الصحية وتعليم الفتيات، وكذلك مستويات قياسية من الفقر والجوع، فضلاً عن ارتفاع حالات العنف المنزلي والجنسي.

ومؤخراً فشلت محادثات السلام الجارية والمفاوضات بين قوات الحوثي والنظام، بالإضافة إلى اتفاقية ستوكهولم لعام 2018، ما ترك اليمن في وضع حرج على جميع المستويات وأعاد الحركة النسوية إلى المقعد الخلفي لتشاهد فقط بدون قدرة على المبادرة.

العراق

تأسست أول منظمة نسائية في العراق عام 1923 من قبل مجموعة من النساء العلمانيات والمسلمات المتعلمات من الطبقتين العليا والمتوسطة، وكانت العديد منهن متزوجات من سياسيّين ومفكّرين. وفي حين كان الإصلاحيون والتقليديون الرجال منخرطين في سجال حول الحجاب، ركزت النساء العراقيات، اللواتي ألهمتهن الناشطات المصريات، على قضايا أوسع مثل تعليم المرأة والفصل بين الجنسين والحق في التصويت والانضمام إلى القوى العاملة والزواج القسري (Kelly, 2010).

وفي ظل الاحتلال والانتداب البريطاني، شاركت العراقيات في حركة الاستقلال الوطنية في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، وهو ما استمر بعد حصول العراق على الاستقلال في أكتوبر/تشرين الأول 1932، حيث استمر التدخل البريطاني حتى ثورة 1958. ومنذ ذلك الحين، تحول النظام العراقي من الملكية إلى الجمهورية. وكما شهدت الحركات النسوية في البلدان المستعمرة الأخرى، استفادت النساء من المساحات السياسية والاجتماعية التي نشأت خلال معركة الاستقلال، وركزت منظماتهن بشكل أساسي على العمل الإنساني ومكافحة الفقر والأمية والمرض، وذلك في ظل فشل الدولة في تقديم أي مساعدة. كذلك أصبحت الحركات الطلابية المطالبة بالاستقلال في غاية النشاط بين المنظمات النسائية. وكانت بعض هذه المنظمات (خاصة تلك التي يقودها الشيوعيون) غير مرخّصة رسمياً، لكن أعداد أعضائها بقيت تتزايد على الرغم من القمع والاضطهاد. كذلك لعبت الأقليات النشطة، مثل الأكراد واليهود، دوراً مهماً في الحركة النسوية (Metcalfe, 2018).

وفي عهد صدام حسين، سمحت منطقة حظر الطيران المفروضة عام 1991 للمنظمات غير الحكومية بالعمل خارج القيود التي فرضها نظام صدام السلطوي. وهو ما سمح بزيادة التمويل وحصول هذه المنظمات على موارد إضافية (Al-Ali, 2012).

قبل الغزو الأميركي عام 2003، لم يكن يُسمح للنساء برفع أي دعاوى ضد الدولة أو تشكيل أي منظمة أخرى، ليبقى الاتحاد العام لنساء العراق المنظمة الوحيدة المفتوحة للعراقيات، وكان أكثر ما تركز عليه هذه المنظمة محاربة الإمبريالية. ومع ذلك فقد تمتعت العراقيات ببعض القوانين التقدمية على مستوى المنطقة، ففي قوانين الأحوال الشخصية مثلاً، لا يمكن للمرأة أن تتزوج قانونياً قبل سن 15 عاماً، وفي حال كانت تحت الثامنة عشرة فيجب أن يوافق القاضي على الزواج، كما أن الزواج القسري غير قانوني، وللنساء العراقيات حقوق أكبر في الحضانة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تشجيع النساء على العمل خارج منازلهن، وشكلت النساء نسبة 46 بالمئة من المعلمين و29 بالمئة من الأطباء و46 بالمئة من أطباء الأسنان في ثمانينات القرن الماضي.

لدينا القليل جداً من الوثائق حول حياة العراقيين قبل الغزو الأميركي، سواءً الرجال أو النساء، فقد كان العراق مختزلاً

في شخص صدام حسين، سواء في الخطاب الإعلامي أو في السياسات العامة. كانت الكثير من النساء العراقيات يؤيدن التدخل العسكري الأميركي، فالحروب المتواصلة وما تلاها من عقوبات فرضتها الأمم المتحدة بعد غزو صدام حسين للكويت عزلت العراق بشدة عن العالم الغربي. وهكذا كان تحرير العراقيات، وكذلك نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، من الدعايات التي استخدمها صناع القرار الأميركيون والبريطانيون لتبرير حربهم (Al-Ali, 2009).

أدت النزاعات المسلحة المتزايدة إلى استقطاب الكثير من الرجال المقاتلين، ومن ثم ترك النساء ليكنّ مسؤولات عن معيشة الأسر وتربية الأطفال. وحتى عندما كان الرجال حاضرين، كان على النساء تحمل أعباء إضافية في ظروف صعبة للمساعدة في تغطية النفقات. كما أثّر القصف خلال حرب الخليج الأولى على البنية التحتية للصرف الصحي والكهرباء، ما جعل التدبير المنزلي أصعب بالنسبة لكثير من النساء حتى اللواتي اضطررن لترك وظائفهن. ونتيجة لذلك، ساءت الأحوال الاقتصادية ومالت الحكومة لمنح الأولوية للرجال في فرص العمل.

وبعد الغزو الأميركي، ظهرت العديد من الحركات النسائية، بعضها مساعدات إنسانية والآخر يطرح خطاباً سياسياً ويدعو لإصلاحات ديمقراطية. الاهتمام الدولي المتزايد الذي حظيت به النسوية العراقية زاد من فرصها، كما خلق عدداً من التحديات نتيجة اختلاف أجندات الحكومات الأجنبية المنخرطة في الشأن العراقي عن أولويات السياسة المحلية والحركة النسوية نفسها.

لقد فشلت إدارة بوش في توقّع انهيار المؤسسات الحكومية خلال الحرب، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء والأقليات المهمشة. فعلى سبيل المثال، أنهت المادة 41 من الدستور النظام المدني المعمول في قانون الأحوال الشخصية، أي تركته في أيدي الأديان والمذاهب والمعتقدات، مع إشارة وجيزة للغاية إلى وجود لخيارات ينظمها القانون. وهو ما ترك النساء في أوضاع غامضة وغير صريحة فيما يتعلق بحقوق الطلاق والحضانة والجوانب الأسرية الأخرى (Kidwell, 2012).

أخيراً، كان العنف المتزايد في فوضى ما بعد الغزو من أكثر العقبات تأثيراً على العراقيات، فقد شهدت البلاد حالات مهولة من العنف الجنسي والخطف في بغداد وحدها. وحتى يومنا هذا، ما تزال الناشطات عرضة للتهديدات، وتم بالفعل اغتيال بعضهن من قبل مجموعات مسلحة وميليشيات إسلامية متطرفة ما زال يتنامى نفوذها.

3

مقابلات مع نسويات من مختلف أنحاء المنطقة

آراء وتجارب ومطالب وتحديات ونقد ذاتي

ليس هدم التقاليد الراسخة وأنماط التفكير المقبولة اتجاهاً واحداً ولا طريقاً خطياً. ولطالما كانت الحركات النسوية غير متجانسة نتيجة تبنّيها مفاهيم مختلفة للنسوية. ومن هنا تأتي المقاربات العديدة لمسائل النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وكذلك التكتيكات والاستراتيجيات التي تغيرت عبر الأجيال والسنوات والاضطرابات التي رافقتها.

طبيعة الحركات النسوية

مع الوقت، أصبحت النسوية أكثر اتساعاً وتقاطعية أو كما وصفتها م3 - وهي ناشطة نسوية بيئية من المغرب - بأنها «تقارب جميع نضالات العدالة الاجتماعية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، للنساء والأقليات الاجتماعية». أدت الأحداث الكبرى التي حرّكت المنطقة، مثل الربيع العربي، إلى ظهور موجات جديدة من النسوية غالباً ما انتقدت أسلافها. إن الأجيال الناشئة من النسويات في فترة ما بعد 2011 ينظرن إلى أسلافهن على أنهن «نسويات كلاسيكيات»، نخبويات في حراكهن وتمييزيّات وإقصائيّات في بعض الأحيان. وبالتالي فقد ساهمت «النسوية الكلاسيكية» في مأسسة النسوية ودعم «نسوية الدولة» في العديد من دول المنطقة. تمتلك الأجيال الشابة أيضاً فهماً تعددياً للنسوية، فهي صراع يتلاقى مع مناهضة الرأسمالية والعنصرية ورُهاب المثلية. لذلك فإن العديد من المفاهيم النظرية والسياسية التي تستخدمها النسويات الناشئات لوصف سياساتهن هي مفاهيم هجينة، تنتقل بين الجنوب والشمال العالمي، بالإضافة إلى المدارس والأيديولوجيات والمقاربات النسوية المختلفة، مما يجعلها أكثر تقاطعية واتساعاً.

بالإضافة إلى ذلك، وكما تقول ت1 - وهي ناشطة نسوية من تونس - فإن «للنسوية أبعاداً شخصية وسياسية ومجتمعية». وهذا يفسر اكتشاف العديد من النسويات لـ«نسويتهنّ» من خلال تجاربهن الشخصية والحميمة، قبل أن تنضج هذه «التجربة البديهية» وتتبلور في نضال سياسي. في الواقع بدأت ل2 - من لبنان - مسيرتها بتساؤل بسيط: لماذا تعتبر عبارة مثل «هو شاب وأنت فتاة» حجة صالحة؟ هذه كانت البداية قبل أن تصبح ل2 إحدى المؤسسات في منظمة نسوية رائدة، ومن ثم تبدأ رحلتها بالنشاط الرقمي وإنتاج المعرفة. أما م4 - وهي نسوية مغربية مثلية ومؤسسة مشاركة لمنصة نسوية واسعة الانتشار - فتسرد حكاية شخصية عن «أول عمل نسوي لها» في سن الحادية عشرة، عندما بدأت مع أقرانها تشكيل فريق لكرة القدم للفتيات فقط، في قرية اشتُهرت فيها كرة القدم بأنها رياضة «للأولاد فقط». وكذلك ع1 - وهي نسوية كردية ماركسية - التي شاركت قصة شخصية عن زواجها من «ناشط يساري تقدمي» ثم طلاقها منه وكيف أسهم ذلك في نسويّتها: «كان تقدمياً ومؤيداً للنسوية في الأماكن العامة، وأبوياً داخل الأسرة».

خلال النزاعات والأزمات، يمكننا أن نرى كيف تكون النساء والأقليات المهمشة الأكثر تضرراً في الغالب، ليس بسبب القوانين والسياسات فقط، بل يعود بسبب العوامل والسلوكيات الأبوية والمجتمعية غير المتجانسة والتي تعتبر «عادية» بل و«مطلوبة» حين يتعلق الأمر بالنساء والأقليات المنفصلة. يعني ذلك أن السياق الذي كانت تعمل فيه هؤلاء النسويات أثّر بشكل كبير على تعريفهن للنسوية وتحديدهن للأولويات والتكتيكات المناسبة، ويعني أيضاً أن لديهن طرقاً خاصة لتعريف أنفسهن كنسويّات. فبالنسبة إلى ج2 - وهي نسوية يسارية جزائرية - كانت المجاهدات اللواتي حاربنَ الاستعمار الفرنسي في الجزائر مصدر إلهام عميق لها: «كانت المشاركات في الحركة في ذلك الوقت شجاعات لأنهن كنّ يقاتلن مستعمراً، ولأنهن كن أيضاً يواجهن عائلاتهن في مجتمع أبوي. كنّ يغادرن منازلهن وقراهن وأحيائهن للانضمام إلى ما كان يعتبر معركة رجالية. كنّ غاضبات، وهذا الغضب دفعهن إلى الأمام». وهذا يفسر لماذا لم تكن النسوية بالنسبة إلى ج2 محفورة في قصتها الشخصية فحسب، بل أيضاً معركة مشتركة بين الأجيال، ربطت الأمة بأهداف مشتركة بعد الاستقلال وأثناء الحراك. وهذا ما أكدّت عليه زميلتها النسوية الجزائرية ج1 بقولها: «إنها ليست معركة برجوازية، بل حركة منظمة تعارض النظام الأبوي وتدافع عن حقوق المرأة والأقليات».

ومع ذلك لم يكن تعريف النسوية وحده الذي تطور مع السياقات النقدية والتجارب الشخصية، بل أيضاً وصمة العار التي تحيط بكلمة «نسوية». ذكر العديد ممن قابلناهن أن الدلالات السلبية لتسمية «نسوية» أعاقت تقدمهن لعقود، حيث عملت الكثيرات منهن بسرية تامة وتجنّبن تسمية أنفسهن بـ«النسويات» لأنهن كنّ يخشين ردّ الفعل العنيف. على سبيل المثال تفادت ل1 ول4 اللبنانيتان أي تسمية لأنفسهما لسنوات، قبل أن أعلنتا أخيراً وبفخر أنهن نسويتان. وأيضاً سلطت ج4 الجزائرية الضوء على

أن الخوف كان بالفعل استراتيجية لمحو النسويات من الوجود من خلال خطاب الكراهية والعنف والتهديد.

أما فيما يتعلق بالأيديولوجيا، فقد كانت الأجيال الأكبر سناً من النسويات في المنطقة، منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، نسويات ليبراليات يركزن على قضايا التمثيل السياسي للنساء والمساواة في التعليم وتكافؤ الفرص في سوق العمل. وفي الوقت نفسه، بدأت النسويات الماركسيات خلال تلك الفترة رحلتهن مع الأحزاب السياسية اليسارية والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية المستقلة. وقد وسعت هؤلاء الماركسيات النقد بما يتجاوز عدم المساواة الرسمية بين النساء والرجال، فعالجن الاقتصادات السياسية الرأسمالية والنيوليبرالية وأثرها على الحياة اليومية للنساء والأقليات، ووضعن الطبقة والجنس في قلب نضالهن النسوي، وكنّ أكثر صراحة فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية واستغلال الدين لتبرير الممارسات الأبوية.

المثير للاهتمام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - وفقاً لمعظم من قابلناهن - أن المجال السياسي كان دائماً منقسماً بين الأحزاب والمنظمات السياسية «العلمانية التقدمية»، من جهة، والإسلاميين أصحاب السياسة المتجذّرة في مرجعية دينية من جهة أخرى. هذا الانقسام الثنائي دفع العديد من نسويات المنطقة إلى تأطير فهمهن للنظام الأبوي وعدم المساواة بين الجنسين في العلاقة مع الإسلام حصراً، ولم يطوّرن نقداً يشمل الدولة وسياساتها أيضاً. ففي المغرب على سبيل المثال، ذكرت م1 وم2 أن الدولة صنفت نفسها على أنها حامية حقوق النساء وحليفة «التقدميين». ومن خلال الانحياز إلى مؤسسات الدولة ضد الإسلاميين، ولا سيّما في 2011 خلال الانتفاضات الاجتماعية الأكبر التي شهدها المغرب منذ عقود، ساهمت النسويات في تقوية نسوية الدولة ضمن سياق سلطوي، وعزلن أنفسهن عن المغربيات الأخريات اللواتي كنّ ناشطات أيضاً داخل المنظمات الإسلامية.

وما بدا مثيراً للفضول والقلق أن النساء، من جميع الخلفيات والبلدان المختلفة في المنطقة، لديهن نفس المطالب ويواجهن نفس النضالات تقريباً. وبغض النظر عن تعريفهن للنسوية، أو ما إذا كن يعتبرن أنفسهن نسويات، أو ما إذا احتجن وقتاً لتحرير أنفسهن من وصمة اللقب، فإن 48 امرأة سلّطن الضوء على نضالات وانتهاكات أساسية متماثلة. وحتى الواقع المتغاير والمختلف حسب السياقات المحلية لكل بلد أفرز أشكالاً متماثلة من المقاومة من جانب الحكومات والمجتمعات و«النسويات» أنفسهنّ.

محاربة العنف ضد المرأة

على الرغم من أن نسويات الدول الاثنتي عشرة السابقة ركزنَ في أعمالهن على الاحتياجات الفورية في سياق الحروب والكفاح من أجل الاستقلال والاضطرابات السياسية المستمرة، إلا أنهن جميعهن سلّطن الضوء على الإصلاحات القانونية باعتبارها معركة مركزية لضمان كرامة النساء وسلامتهن وحمايتهن. وفي هذا السياق، تناولن قوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم الزواج والطلاق والميراث وقوانين الجنسية. كان تناول المواد في قانون العقوبات التي تجرم مجتمع الميم-عين، وغيرها من المواد التي تبرر جرائم الشرف أو تتجاهل المساءلة القانونية، في صميم الكفاح النسوي في المنطقة. كما أثار النسويات الضرورة القصوى للقوانين التي تكافح العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل النساء، والقوانين التي توسّع تعريف التحرش الجنسي والعنف المنزلي، وكذلك تلك التي تجرّم الاغتصاب الزوجي.

لطالما كانت شرعنة العنف ضد النساء والأقليات مصدر قلق كبير، على الرغم من اختلافات الخيارات وردود الفعل والمطالب والرؤى والتكتيكات داخل الحركات النسوية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، أطلقت النسويات الليبيات حملات عدة على الإنترنت ضد المادة 375 من قانون العقوبات الليبي، والتي تخفف عقوبة مرتكبي «جرائم الشرف»، بالإضافة إلى حملات ضد المادة 424 التي تسمح للمغتصب بالزواج من الضحية. وبالمثل، تم تعديل المادة 475 من قانون العقوبات المغربي عام 2014 بعد حملات نسوية لا هوادة فيها أعقبت انتحار الفتاة أمينة الفيلالي (16 سنة) بعدما أجبرتها عائلتها على الزواج من مغتصبها. مثال آخر على «ثغرة الزواج» هو المادة 552 من قانون العقوبات اللبناني، والتي تحمي المغتصبين من الاضطهاد والملاحقة في حال تزوجوا ضحاياهم. ومع أنه تم استئناف المادة نفسها في عام 2017، إلا أنّه وكما أوضحت الناشطتان ل1 ول4، فإن المادتين 505 و518 تنصّان على أن المادة 552 تظل سارية ومعمولاً بها حتى إن كانت الضحية المعنية قاصراً (بين 15 و18 عاماً). أما الأردن وتونس فقد ألغيا قوانين مماثلة عام 2017 حسب ما تقدّمت به الناشطتان أ1 وت2.

بالإضافة إلى أحكام الاغتصاب الزوجي، تشمل الأشكال الأخرى للعنف الشرعي زواج القاصرات. وهذا يفسر الحملات النسوية العنيفة في المنطقة التي طالبت بتحديد سن الثامنة عشرة كحد أدنى للزواج. على سبيل المثال، وكما أوردت ي2 وي4 اليمنيتان، فقد قامت مجموعات حقوق المرأة اليمنية بحملات شرسة لتجريم زواج الأطفال على مدى عقود، وتعرضن خلالها لمقاومة وهجمات متواصلة من أصحاب المصلحة السياسيين والدينيين. وفي الواقع، خلال مؤتمر الحوار الوطني في عام 2013، كان 30 بالمئة من المشاركين من النساء، وقد تمت الموافقة على البند الذي يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بثمانية عشر عاماً ومن ثم الترتيب لإدخاله في دستور البلاد الجديد، ولكن كالعادة فإن الحرب الأهلية والسياسية والاضطرابات اللاحقة أدت إلى تأخير ذلك.

كذلك فإن الدعوة إلى منع العنف عن النّساء وحمايتهن من القتل هي في طليعة النضالات النسوية العابرة للحدود والأجيال. فمن خلال شبكة الوسيلة، تعاونت العديد من المنظمات في المنطقة لمعالجة حالات قتل النساء وتقديم المشورة وجميع أشكال الدعم لأسر الضحايا، بالإضافة إلى مساعدة الناجيات على المستويين الجسدي والنفسي نظراً للآثار الجسيمة للعنف الواقع بجميع أشكاله. وبالنسبة إلى ع3، - وهي ناشطة نسوية ومحامية عراقية - فإن النقاش حول العنف ضد النساء وقتل النساء يجب أن يشمل من ينتحرن هرباً من أشكال العنف

المختلفة ضدهن، نظراً لأن حالات الانتحار هذه هي أيضاً أشكال غير مباشرة من جرائم قتل النساء، سببها العنف الجنسي والجسدي والنفسي الذي تتعرض له هذه النساء.

ذكرت النسوية الجزائرية ج4 - المتخصصة في قضية قتل النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى السياسي والقضائي - أن شبكة الوسيلة تعمل مع العديد من الباحثين-ات على جمع البيانات على المستوى الإقليمي، نظراً لعدم وجود إحصاءات رسمية بشأن عدد الضحايا. ساعدت هذه الأبحاث في صياغة سياسات وقوانين محددة لكشف ومنع العنف وقتل الإناث وضمان سلامة النساء. وكانت ج4 من بين العديد اللواتي أشرن إلى أن المظاهرات انتهت بالكثير من الاعتقالات والرقابات الإضافية، مما عرض حياة كثيرين للخطر. ومن هنا تميل الأجيال الشابة إلى التركيز على الاستراتيجيات طويلة المدى، مثل زيادة الوعي وإجراء الأبحاث بدلاً من المواجهة بالاحتجاجات. وهذا ما يفسر أشكال التضامن العابرة للحدود الوطنية ضد جرائم قتل النساء وجرائم الشرف التي ظهرت أخيراً. من الأمثلة البارزة في هذه المسألة الحملة الإلكترونية لـ«إضراب النساء»، والتي جمعت المنظمات والناشطين-ات في جميع أنحاء المنطقة خلال صيف عام 2022 تحت الوسمين #تضامن_عبر_الحدود و#إضراب_نسائي_عام. وكانت الحملة قد اندلعت بعد مقتل الطالبة نيرة أشرف في مصر، وإيمان أرشيد في الأردن، والمهندسة الفلسطينية لبنى منصور في الإمارات، والمذيعة شيماء جمال في مصر. كما اندلعت احتجاجات وإضرابات عديدة في المنطقة لدعم الحملة.

الواقع الاجتماعي-الاقتصادي

أما على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، فقد أثرت السياسات النيوليبرالية بعمق على الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما أدى إلى تفاوتات اقتصادية متزايدة أثّرت في الغالب على النساء والفئات المحرومة. فمعظم النساء في المنطقة هن إما عاطلات من العمل، أو يتقاضين أجوراً منخفضة، أو يعملن في القطاع غير الرسمي في أوضاع محفوفة بالمخاطر. يساهم «تأنيث الفقر» هذا في جعل المرأة تعتمد اقتصادياً على شركائها أو أقاربها الرجال، مما يزيد من عرضتهن لأنواع أخرى من التعنيف والإساءة. وقد ذكرت معظم من تمت مقابلتهن أن نساء كثيرات لا يُسمح لهن بالحصول على دخل منفصل.

كانت ج3 - وهي محامية جزائرية وناشطة في مجال حقوق المرأة ومؤسسة أحد المراكز الرائدة للتوثيق والمعلومات حول حقوق الطفل والمرأة - تنشر تقارير سنوية حول مشاركة النساء في السياسة والاقتصاد الجزائري. وفي أحدث تقرير للمركز، أبرزت ج3 أن النساء يعملن عادةً في قطاعي التعليم والصحة، اللذين يعتبران «أنثويين». ومع ذلك تعاني النساء من الحرمان والتمييز في الوظائف ذات الأجور المرتفعة. وعلى الرغم من أن نسبة خريجات الجامعات أعلى من الخريجين، فإن النساء يتأثرن أكثر بالبطالة لأنه يعتبرن عاملات في مجال الرعاية، ومن المرجح أن يعملن في شبكات غير رسمية وغير معلن عنها وأن يتعرضن للاستغلال و/أو العنف.

المطالبة بمساحات داخل المجال الفيزيائي

بالإضافة إلى مكافحة العنف في المجالين الخاص والعام، كان ضمان سلامة النساء - سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي - من المطالب الأساسية الدائمة للنسويّات في المنطقة. ففي العراق، على سبيل المثال، ومن خلال جمعية أمان، دافعت النسويات عن الحريات الشخصية، وطالبن بالتنقل الآمن وغير المقيد للنساء لضمان استقلاليتهن والشعور بالتمكين. كما انضمت النسويات اليمنيات إلى النضال من أجل الحق في حرية التنقل والاستقلال دون رقابة ووصاية من أفراد الأسرة الرجال. ووفقاً لمن قابلناهن من اليمنيات، بدأت اليمنيات في فبراير/شباط 2020 حملة واسعة عبر الإنترنت تحت وسم #جوازي_بلا_وصاية، تلتها احتجاجات في تعز طالبن فيه بالحصول على جوازات ووثائق سفرهن دون وصاية أو إذن من الأقارب الرجال. احتجت النساء على التمييز الذي يواجهنه في مصلحة الجوازات في تعز وبلديات أخرى، حيث كان المسؤولون الحكوميون يرفضهن أن يمنحوهن وثائق سفرهن دون حضور ولي الأمر وموافقته.

وكما ذكرنا سابقاً، البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة وأزمات اقتصادية وسياسية وحروباً هي البلدان التي تكون نساؤها وأقلياتها المعزولة الأكثر عرضة للإهمال، وبالتالي الأكثر تضرراً، بالإضافة إلى كونها الأقل مشاركة واعترافاً في العمليات المؤسسية والرسمية لبناء السلام. من أمثلة ذلك إقصاء النساء اللبنانيات عن مفاوضات صندوق النقد الدولي الحالية، حتى بعد واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على الإطلاق، بحسب الناشطة ل1. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الأمن والاستقرار وبناء السلام العادل المستدام الذي يتمحور حول النوع الاجتماعي واحتياجات النساء والأقليات المهمشة وفقاً لتعبير ي4 - إحدى مؤسسات مبادرة مسار السلام اليمنية. تناولت ي4 أيضاً الحصار في مدينة تعز وأثره الكبير على النساء، نظراً لوجود طريق واحد مفتوحة من وإلى المدينة، في الوقت الذي تموت فيه الحوامل أو يفقدن أطفالهن حديثي الولادة أثناء الوضع، حيث الوصول إلى المستشفيات والرعاية الصحية محدود وصعب ومكلف وغير آمن.

التكتيكات والاستراتيجيات

لتعزيز هذه المطالب وتنظيم أنفسهن وبناء التحالفات، استخدمت نسويات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استراتيجيات وتكتيكات مختلفة اعتماداً على السياق الذي يعملن فيه والرؤية والتطلعات التي لديهن حول الحركة التي ينشطن فيها. كما أن الاستراتيجيات في معظم بلدان المنطقة تطورت مع الوقت وعبر الأجيال، من الاحتجاج وحملات المناصرة والضغط إلى إنتاج المعرفة وصولاً إلى النشاط الرقمي وغيره.

أفادت معظم من تمت مقابلتهن أن الأجيال الأكبر سناً من النسويات تطورن في كثير من الأحيان بحسب تطور الأحزاب السياسية أو المؤسسات الرسمية الأخرى. لذلك تبنّت هذه النساء المفاوضات والضغط وبناء التحالفات كاستراتيجية لتحقيق مطالبهن. ففي الجزائر، على سبيل المثال، طالبت

النسويات بإلغاء قانون الأسرة التمييزي من خلال الاحتجاج على الأرض، بينما في المغرب تبنت منظمات حقوق النساء الضغط من خلال «كتلة»، وهو تحالف يساري نشأ في السبعينات للتصدي لقوانين مماثلة.

أما اليوم فالأجيال الشابة تعتمد في تحرّكها على وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لرفع الوعي النسوي والسياسي وإطلاق حملات محددة وحشد الدعم لمطالب الأعضاء. ففي مناطق النزاع، مثل اليمن وليبيا، تعتمد الجماعات النسائية وناشطات حقوق النساء اعتماداً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي للتنظيم ونشر الوعي، نظراً لأن الاضطرابات السياسية تحدّ من تنقل جميع المواطنين-ات بشكل عام، وخاصة بالنسبة للنساء والأقليات المحرومة.

كما تم تبني النشاط الرقمي خلال الإغلاق العام بسبب جائحة كورونا والقيود والضوابط الصحية التي مهدت الطريق لحركة نسائية عابرة للحدود ولتواصل واسع على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى الإقليمي. والأهم أن ظهور الحركة النسائية والنشاط الرقمي العابر للحدود سمح لفئات من أبناء وبنات الشتات بالمشاركة والشعور بالانتماء إلى الحركات المحلية، ما منح مرئية عالية لكثير من الحركات وفقاً لمعظم المقابلات. فعلى سبيل المثال، لعبت نساء المنفى دوراً محورياً في الحركات الجديدة التي ظهرت في السودان بعد الربيع العربي وفقاً للنسويتين سد2 وسد3.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم النشاط الرقمي العابر للحدود في تسليط الضوء على تقاطع الحركات الجديدة التي ظهرت بعد الربيع العربي في المنطقة. وبشكل رئيسي، يستخدم الناشطون-ات المثليون-ات والجماعات النسوية الكويرية اليوم النشاط الرقمي والحملات على وسائل التواصل الاجتماعي لأسباب تتعلق بالأمان والسرية. وكما ذكرت المغربيتان م1 وم2، فإن العديد من المجموعات الكويرية تقوم بإنشاء مجموعات دعم غير رسمية عبر الإنترنت لتقديم المساعدة على جبهات متعددة، وكذلك برامج بناء القدرات للأشخاص المحتاجين.

التحدّيات

تناولت النساء الثماني والأربعون المشاركات في هذه الدراسة التحديات نفسها، سواء قبل الربيع العربي أو بعد سلسلة الانتفاضات اللاحقة، وفي فترة ما قبل العصر الرقميّ وأثناءها. جاءت جميع الملاحظات متشابهة بشكل مؤلم، على الرغم من الجهود المبذولة والنضالات الكبيرة. لطالما كانت ديناميات القوة الراسخة والممارسات الأبوية التقليدية من العوامل الخارجية التي أعاقت تقدم الحركة في المنطقة.

أما على المستوى المجتمعي، فقد كانت النسويات اللواتي وصفن أنفسهن على هذا النحو معرّضات للكثير من المضايقات والوصم والتعليقات المسيئة وخطابات الكراهية ومحاولات التهميش وأشكال أخرى من العنف، بما في ذلك الاغتصاب والتهديد المستمر الذي يصل أيضاً إلى الاغتيالات وقتل النساء في كثير من الحالات. حذرت م1 المغربية من «تصاعد القمع والاستبداد والاضطهاد والتهديدات لسلامة الناشطات». كما ذكرت نسويات عراقيات مثل ع4 أن بعض رفيقاتهن تعّرضن للخطف والضرب والتعذيب وحتى القتل، مثل الناشطة النسوية سارة طالب وزوجها حسين من البصرة، واللذين كانا من الأعضاء المؤسسين لتحالف أمان النسوي، وكذلك الناشطة ريهام يعقوب، وعدد لا يحصى من الآخرين والأخريات.

ما بدا مثيراً للاهتمام أيضاً على المستوى المجتمعي هو أنه وفقاً للناشطة ف4، فإن التوقعات العالية وغير الواقعية للحركة النسوية داخل المجتمع الفلسطيني لملء جميع الفجوات الموجودة على جميع الجبهات أبقت الحركة في حالة ركود لسنوات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الضغوط التي تمارسها الأحزاب السياسية والسلطات الدينية القوية لتعزيز أيديولوجيّاتها، والقيود المتعلقة بحرية التعبير والحق في التجمع والاحتجاج بأمان، فضلاً عن السياسات والقوانين التمييزية والاعتقالات المتعددة، ساهمت جميعها في إسكات الحركة على المستوى المحلي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، تعرضت ف3 للإقامة الجبرية التي فرضتها عليها السلطات الإسرائيلية لمدة 7 سنوات ونصف. وبالمثل، فإن العديد من النسويات والناشطات يخضعن للمراقبة المستمرة، سواء من السلطات الفلسطينية أو قوات الاحتلال.

حاولت معظم أو ربما كل حكومات المنطقة استخدام نسوية الدولة كمناورة لتعزيز صورة سياساتها السلطوية والرجعية والأبوية والتمييزية من ناحية، مع تقويض الحركة النسوية النابعة من المجتمع من ناحية أخرى. في ليبيا مثلاً، تأسست مؤسسات حكومية متخصصة تُعرف باسم «مكاتب تمكين المرأة»، والتي تشير لي2 أن هدفها خلق انطباع بالتنوع مع استبعاد النساء فعلياً من عملية صنع القرار. وأيضاً أثارت ي3 عمليات الإدماج السطحي والاختزالي للنساء في عمليات صنع السلام في أعقاب النزاعات المسلحة المتعددة التي شهدها اليمن.

كما تم إطلاق العديد من حملات الكراهية، سواء على منافذ الإعلام «التقليدي» أو وسائل التواصل الاجتماعي، لتشويه صورة الحركة النسوية على المستوى المحلي والإقليمي. وغالباً ما تتلقى النسويات تهديدات بالاغتصاب والقتل، ويواجهن التشهير والاتهامات الدائمة بـ«الفجور» والفساد الأخلاقي والمالي، فضلاً عن اتهامات بتمويلهن من قبل «الأعداء» وخروجهن على «الشرائع الدينية والاجتماعية» لمجتمعاتهن. تستخدم الحكومات في المنطقة أيضاً وبشكل منهجي مجموعات «الشرطة الرقمية» و«الذباب الإلكتروني» لنشر معلومات شخصية عن الناشطات، بما في ذلك عناوين بيوتهن وصورهن وصور عائلاتهن، مما يشكل تهديداً حقيقياً لسلامتهن وفقاً للناشطات لي1 وم3 وع3 وي1 وغيرهن الكثير.

أشارت جميع من تمّت مقابلتهن أيضاً إلى الدور الكبير الذي تلعبه الجهات والصناديق الدولية المانحة وعمليات تسجيل المنظمات غير الحكومية في الإملاء والتلقين والتحكم بالسرديات. فالأجندات الأجنبية حوّلت التركيز والانتباه بعيداً

عن الأهداف والخطابات والاحتياجات الأصلية للمنظمات والناشطات المحليات. ووفقاً للعديد من المشاركات، فقد تغيرت الأولويات نظراً لتنافس المنظمات على الأموال والموارد لتأمين فرص العمل الشخصية والفردية. وقد أدى ذلك إلى ظهور الأنا التي تتنافس مع النحن، وهي أحد العوامل الداخلية التي تعيق العمل الجماعي وبالتالي تؤثر سلباً على تقدم الحركة النسوية في المنطقة.

النقد الذاتي

دخلت المشاركات في عملية نقد ذاتي موسّع، تناولن فيها العديد من مواضع الخلل داخل الحركة، مثل الافتقار إلى البنية والرؤية كما ذكرت ل1. وأضافت ج4 أن هذا الافتقار إلى البنية وغياب الرؤية المشتركة على المستوى المحلي يؤدي إلى ديناميات قوة جديدة على المستوى الإقليمي، نظراً لأن الحركة الأكثر تنظيماً تفرض أيديولوجياتها وأفكارها خلال عملية التعاون الإقليمي.

ومما ساهم في تفاقم هذا الافتقار في البنية وغياب العمل الجماعي هو فشل التواصل والتنظيم نتيجة الأجندات الشخصية من ناحية، والعجز عن التفاوض بين النسويات الأكبر سناً والنسويات الشابات من ناحية أخرى. وبدلاً من الاستفادة من هذا التنوع ومن الفجوة العمرية لرفع مطالب متعددة واستخدام استراتيجيات مختلفة للوصول إلى جمهور أكبر على المستوى المحلي أو الإقليمي، كان الصدام بين الأجيال من أكبر العقبات التي فشلت الحركة في التغلب عليها. وهذا ما يفسر غياب تحالفات فعالة وخطاب مشترك عابر الأجيال، وفقاً لما ذكرته النسويات اللواتي قابلناهن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من تاريخ الحركات النسائية غير موثّق ويحتل موقعاً هامشياً في تاريخ الحركات الاجتماعية. لذلك فإن النسويات الأكبر سناً فشلن غالباً في نقل الدروس التي تعلمنها إلى خليفاتهن، وهو ما جعل العمل عبر الأجيال أصعب. بل إن بعض الأجيال الأكبر سناً من النسويات يقاومن التغييرات والمطالب التي تثيرها النسويات الشابات الأكثر انفتاحاً، مثل النشاط المثلي والاستقلال الجسدي والصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإجهاض وما إلى ذلك.

إلى جانب ج3 وف4 ول1، ذكرت عدّة ناشطات من جميع أنحاء المنطقة أن القيم العالمية والمفاهيم والأفكار الطوباية، والتي زادت أيضاً مع انتشار المنظمات غير الحكومية وسيطرتها على العمل النضالي، لا تتجاوب بالضرورة مع الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية. إن الإيمان بـ«الكليشيهات» والتعريفات الجاهزة للعدالة الاجتماعية والمساواة وما إلى ذلك ثبّت الحركة النسوية في مكانها ومنعها من التقدم إلى الأمام. وقد ترك ذلك في نفوس العديد من النسويات توقعات عالية لا تلبي احتياجاتهن ولا تجاربهن المتنوعة والوقائع المختلفة التي يعايشنها، ليس في بلدانهن وحسب بل على المستوى الإقليمي أيضاً.

في ملاحظة مماثلة، أنهت معظم من قابلناهن نقدهن الذاتي بتسليط الضوء على غياب الاستمرارية ضمن الحركة النسوية، سواء في بلدانهن أو في المنطقة. وفقاً للناشطات ج1 ول1 وت2 وس3 وغيرهن، فشلت الحركة النسوية في فرض مطالبها كأولوية أثناء الاضطرابات السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة خلال جائحة كورونا. ولا تزال العلاقة بين النشاط خارج الإنترنت أمراً عصياً على ناشطات الحركة، نظراً لأن صدام الأجيال ونقص التواصل وغياب الرؤية المشتركة ما تزال عوائق تحول دون تطوير خطابات واستراتيجيات مشتركة وتحالفات محلية وإقليمية فعّالة.

4

النشاط النسوي في المجال الرقمي

بالإضافة إلى التعبئة النسوية على أرض الواقع وخارج الإنترنت، يمكن أن يكون النشاط الرقمي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية للتغيير الاجتماعي، لأنه يسمح للجمهور بالمطالبة بالمزيد من الشفافية والمحاسبة (Skalli 2006, 36). وبالتالي فإن التحرير السياسي لتقنيات التواصل الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلق ما يسميه بعض الخبراء «الفضاء العام العربي الجديد» (Gheytanchi & Moghadam 2014, 6). بمعنى آخر، يخلق هذا التحرير مساحة يمكن من خلالها إنشاء بنى جديدة ومعاني جديدة تسمح للأفراد بالانخراط في نشاط لم يكونوا لينخرطوا فيه.

نظراً لأهمية النشاط النسوي عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلقي هذه الدراسة نظرة معمّقة على أشكال الخطاب والنشاط في العالم الرقمي. كما تستكشف وتحلل المحتوى المشترك على وسائل التواصل الاجتماعي في سياق 16 يوماً من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، أي في الفترة من 25 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2021، وكذلك شهر تاريخ المرأة في مارس/آذار 2022، وأخيراً شهر الفخر لأفراد مجتمع الميم-عين في يونيو/حزيران 2022.

الخطابات السائدة على وسائل التواصل الاجتماعي

تشهد منصات وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيزاً للقيادة النسائية والتمكين الاقتصادي للنساء، وحملات عديدة ودعوات إلى التضامن ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتمّ الاحتفاء بالنساء في العديد من المنشورات في اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس/آذار. ومن المثير للاهتمام أن بعض المنشورات في بعض البلدان، مثل مصر، تحتفي بالهيئات الوطنية، أي تلك التي ترفع رأس الأمة وتعلي من شأن تقاليدها، والتي تعتبر إنجازاتها بطبيعة الحال من إنجازات الدولة.

كانت النزعة الفردانية واضحة في معظم المحتوى الذي يحتفي بقيادة النساء وإنجازاتهن. وفي الواقع، فإن الجزء الكثير من الخطاب العام في المجال الرقمي يذرّر الحركات والجهود الجماعية إلى أجزاء صغيرة من الشخصيات الفردية، والتي يمكن اعتبارها جزءاً من هيمنة الخطاب النيوليبرالي على الذاكرة الجماعية. فعلى سبيل المثال، عندما عمل المجتمع المثلي في المغرب على أرشفة تاريخ مجتمع الميم-عين، جرى الاحتفال بالشخصيات النسائية المؤثرة دون تأطير الإنجازات كجزء من الجهود الجماعية للحركة.

وفي الخطاب الشائع على الإنترنت، يتم تشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل لتقليص فجوة الأجور، وخاصة من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وأوضح دليل على ذلك التركيز الخاص على ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للنساء في السياقات السورية والأردنية والمصرية. وبينما يعكس هذا الشعور العديد من التحديات في المنطقة، فيما يتعلق بالوصول المتكافئ والفرص بين الجنسين، إلا أن الكثير من هذا الخطاب يتجاهل الحواجز البنيوية التي تعيق المشاركة الاقتصادية للنساء وتزيد عبء الرعاية غير المدفوعة عليهن.

كانت هناك أيضاً حملات على وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة لزيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ونظمت المنظمات غير الحكومية العديد من الحملات التي عرضت قصص النساء وتجاربهن حول هذا العنف. ففي السياق السوري مثلاً، نظمت ناشطات ومنظمات سورية حملات للدفاع عن سلامة الصحفيات من العنف، والمطالبة بمحاسبة ضحايا الاعتداء الجنسي وتعذيب النساء في السجون. عملت هذه الخطابات النسوية على تفكيك العنف من خلال ربطه بالرأسمالية والاستعمار والسلطة الأبوية، واعتباره انتهاكاً لحقوق النساء، فيما دعت خطابات أخرى إلى إنهاء العنف الذي يستهدف النساء بسبب أدوارهن الإنجابية و«طبيعتهن الحسّاسة».

بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا تهميش مجتمع الميم-عين من الخطاب النسوي على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، برر مستخدمون ليبيون وليبيات عدم وجود حقوق لأفراد مجتمع الميم-عين في ليبيا من خلال إنكار وجودهم في البلاد. في نهاية المطاف، يمحو هذا الخطاب هوية المثليين-ات والعابرين-ات والأطياف الجندرية الأخرى، كما يضطهدها من خلال الخطابات والتشريعات المناهضة للكويرية. ولطالما كان خطاب الكراهية ضد المجتمع الكويري سائداً أيضاً في بعض منصات التواصل الاجتماعي، مثل تيك توك، حيث يجري اتهام الحركة الكويرية العربية بأنها من تجليات النفوذ الغربي والاستعماري.

ثمة خطابات سائدة في المجال الرقمي أيضاً تركّز على أهمية أرشفة الحركات النسوية والكويرية المحلية وتوثيق تاريخ هذه الحركات. ثمة شعور قوي بشكل خاص بالتضامن والحداد لدى الناشطين الكويريين، والذين يرغبون برواية الأحداث المهمة من تاريخ الحركة النسوية كجزء من محاولة كتابة تاريخ للأنظمة القمعية. كذلك استخدمت العديد من النسويات العربيات وسائل التواصل الاجتماعي لأرشفة رواياتهن عبر النشاط السياسي والفن. وفي يوليو/تموز، كانت الدعوة لإضراب النساء أحد أبرز مظاهر التضامن ضمن الحركة النسوية. كان ذلك رداً على حوادث قتل النساء المستمرة، ولعب الفن دوراً كبيراً في حمل رسائل التضامن والضغط على المجتمعات المحلية.

وسائل التواصل كأداة للنشاط السياسي

أدى الانفلات الأمني والاضطراب السياسي وتقييد الحركة، وكذلك تزايد أعداد الناشطات المنفيات في دول النزاع، إلى تقليص فرص التنظيم الفيزيائي للعمل النسوي والحقوقي. ففي اليمن، نشأت شبكة التضامن النسائي كائتلاف افتراضي يوفّر الحماية والدعم للمدافعات عن حقوق النساء. الشبكة التي تضمّ أكثر من 300 عضو-ة في اليمن والشتات تستضيف نقاشات حول مستقبل البلاد، وتتعاون في أعمال الضغط والمناصرة من أجل إدراج منظور النوع الاجتماعي في خطط بناء السلام. كما توفر مجموعة الشبكة على فيسبوك وخطها الساخن على واتساب دعماً قانونياً ومالياً واجتماعياً وعاطفياً للناشطين-ات الذين يعيشون في البلاد والشتات. تعمل المجموعة أيضاً كشبكة دعم غير رسمية لضحايا العنف من خلال ربطهن بالعاملات في نظام العدالة بهدف ملاحقة المسيئين والمسيئات دون خطر التعرض للوصم أو الاستخفاف بالدعوى في أقسام الشرطة.

وبالمثل، فإن استخدام وسائل التواصل بهدف تحقيق التضامن المجتمعي وبناء القدرات يمثل استراتيجية مشتركة بين الأجيال الشابة من النسويات الكويريات. وتعتمد الجماعات النسائية الكويرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الإنترنت لأسباب أمنية، إذ يمكن للمساحات الافتراضية أن توفّر إمكانية إخفاء الهوية و«الحماية النسبية» من العنف والاضطهاد القانوني والتمييز الذي قد يواجهنَه في الأماكن العامة. في المغرب، على سبيل المثال، تقوم العديد من المجموعات الكويرية بإنشاء مجموعات دعم غير رسمية على الإنترنت لتقدم المساعدة وتعزيز قدرات الكويريين الذين يحتاجون إلى المساعدة والدعم. علاوة على ذلك، تنتج منصة تانيث الكويرية سلسلة من حلقات البودكاست، تدور جميعها حول مواضيع الجنس والرغبة والعلاقات.

كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في حشد التضامن العابر للحدود مع الشعب الفلسطيني والنسويات الفلسطينيّات، بحسب الناشطتين ف1 وف4. كما أثرت هذه الوسائل على التعبئة الشعبية في أوساط النشاط النسوي والكويري الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، كان النشاط الرقمي ضرورياً للتنظيم النّسوي في فترة جائحة كورونا، بسبب سياسات الإغلاق والقيود على التنقل. وفي هذا السياق، عرضت شبكة روسة، وهي من أجل حقوق النساء وحقهن في الوصول إلى الإجهاض الآمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خدمات الطب عن بعد للنساء اللواتي يبحثن عن خدمات صحة إنجابية وجنسية لا يمتلكن الوصول إليها.

وفي السودان، يُستخدم النشاط الرقمي بقوة لحشد الحلفاء والوصول إلى جمهور أوسع، وكذلك للتنظيم والتعبئة الواسعة النطاق. من الأمثلة على ذلك حملات #فوطة_تسدّ_الخانة أو #خشي_اللجنة أو #تشوف_قميص_ماتشوف_بلوزة أو #أبوي_قتلني أو #خمسين_خمسين. كما تقوم النساء السودانيات من مختلف التوجّهات والمناطق بتنظيم حملات ضد العنف الذي يستهدف النساء، والذي شهد مشاركة نسائية بنسبة 40 بالمائة في اللجان المحلية بحسب النسوية والناشطة السودانية سد4.

أما في لبنان، فترى ل1 أن النشاط الرقمي أداة قوية سمحت بالتضامن الإقليمي وعزّزته. بوصفها محررة في منصّة إقليمية، فهي تؤمن بقدرة النشاط الرقمي على الضغط على السلطات ودفعها لاتخاذ إجراءات معينة، أو على رفع الوعي بقضايا معينة من خلال الحملات المنظمة. وهي أيضاً أداة لإنتاج ونشر المعرفة النسوية من خلال الصفحات والبرامج والمبادرات الافتراضية، فضلاً عن تشجيع النسويات على أن يكنّ أجرأ وأوضح في مطالبهن. كما تعزز أدوات التواصل التوثيق والمراقبة للنسويّات العربيات، ويأخذ ما كان خاصاً وممنوعاً إلى المجال العام ويجعله سياسياً.

تحديات النشاط على الإنترنت

لا يمكن التقليل من أهمية وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في إنجاح العديد من القضايا، مثل حملات الحضانة (#الولاية_حقي) ومناهضة التحرش الجنسي والاعتقال والاغتصاب وقتل النساء. إلا أن هذه الأدوات عرّضت الكثيرات لمخاطر. فقد أشارت العديد من الناشطات النسويات اللواتي قابلناهن أنهن يفضلن العمل في مجموعات مغلقة لتجنب العنف السيبراني أو العواقب القانونية أو ضغط المجتمع والأسرة، والذي يعني رسائل أقل أثراً وجذريةً في المساحات الرقمية المفتوحة. يتماشى هذا أيضاً مع تحليلنا لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث تكثر المعيارية الغيرية في الرسائل والخطابات السائدة، وتنتشر فيها لغة المنظمات غير الحكومية وأنماط عملها الممأسس والنخبوي، وهي بالمجمل إصلاحية ولا تسعى إلى التغيير الجذري.

في الفترة الأخيرة، صدر حكم بحق سلمى الطرزي - الناشطة النسوية والمخرجة المصرية - بدفع غرامة قدرها 50 ألف جنيه مصري لكتابتها منشوراً يعبّر عن تضامنها مع الناجيات من الاغتصاب. كما تعرّضت نسوية يمنية أخرى لهجوم إلكتروني من قبل مجتمعها المحلي لتنظيمها مناسبة TEDx للنساء، مما دفعها إلى الهرب إلى القاهرة. يتكرّر ذلك في أماكن وبيئات أخرى، حيث النشاط الرقمي في سوريا ليس آمناً، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بنشاط المثليين-ات والأطياف الجندرية الأخرى. ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي فعالة في السياق السوري من وقت لآخر، لكنها قد تكون ضارة أيضاً ويمكن استخدامها

لاستهداف الناشطين-ات وتحديد هوياتهم-ن، وكذلك الأمر في السودان أيضاً.

أما في الأردن فالناشطات النسويات الشابات، مثل أ2، يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي للمناصرة والتشبيك مع الأخريات، مع علمهن أن الإنترنت يخضع لمراقبة شديدة من قبل السلطات الأردنية، وقد تتعرض إحداهن للمحاكمة وفق قوانين الجرائم الرقمية. كما تحدثت ف3 عن خطورة استهداف السلطة للصحفيين الفلسطينيين والفلسطينيات. وغالباً ما تواجه الصحفيات السجن، كما تواجه النسويات حملات كراهية وتشهير في حال عبّرن عن دعمهن لمجتمع الميم أو اتفاقية سيداو أو أي من القضايا النسوية في فلسطين. وبالمثل، احتجز الاحتلال الإسرائيلي الناشطة الفلسطينية ف1 لمدة نصف يوم بسبب مقال كتبته، وقد أثّر ذلك على نشاطها السياسي.

كذلك تتكرر حملات الكراهية الموجهة ضد النسويات في السودان، حيث لا يرحب المجتمع بوجود النساء في المجال العام. ومن الشائع في مثل هذه البيئة أن يشكل الناس مجموعات مخصصة لمضايقة الناشطات وتهديدهن. على سبيل المثال، تحدثت الناشطة السودانية سد4 عن مجموعة تم إنشاؤها لاستهداف النسويات تسمى «انتصاب»، استمرّت في مضايقتها إلى أن تدخّل أحد أقارب الناشطين الرجال. وفي مصر، تتم مقاضاة الناشطات والحكم عليهن لنشرهن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يعبّرن فيها عن تضامنهن مع ضحايا العنف الأخريات. كما يمكن تهديدهن ومضايقتهن لفظياً والإساءة إليهن واتهامهن بالفحش ومطاردتهن فيزيائياً. وعلى الرغم من أن حملات مثل #قانون_أسرة_عادل أو #الأمومة_ليس_لها_دين أو #الولاية_حقي كانت أقل استفزازاً، إلا أن الناشطين والناشطات في مجال حقوق النّساء ما يزالون يواجهون ردود أفعال عنيفة ويتعرّضون لقدر كبير من كراهية للنساء من جانب كثير من المستخدمين.

وفقاً للناشطة ص3، شجعت وسائل التواصل الاجتماعي النساء المصريات على الكلام، خاصة بعد الثورة، وبغض النظر عن رد الفعل العنيف. كما أنها ساعدت النساء على نشر قصصهن ومعاناتهن مع العنف وفضح مرتكبيه: «لكن هذا ليس كافياً. يجب أن يتبع ذلك شيء على المستوى الاجتماعي وعلى أرض الواقع. اعتقد الناس أنهم صنعوا الثورة على الإنترنت وهنا انتهى الأمر». وعلى الرغم من مساهمة وسائل التواصل في التعبئة وتنظيم الحركات على الأرض، إلا أن ص3 قلقة من عدم حضور أولويات النساء المصريات في نشاط الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي.

5

خاتمة

ثمة عوامل كثيرة تحبس الحركة النسوية في هامش الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة بعد سلسلة من الانتفاضات والأزمات الاقتصادية والوباء العالمي والفوضى المستمرة منذ عدة سنوات. ورغم ذلك ثمة دوماً طرق مبتكرة للعمل والتحرّك في مساحات مدنية ضيّقة.

اجتمعت في هذه الدراسة 48 نسوية من 12 بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي الجزائر ومصر والأردن والعراق ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن، ومن خلفيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة وتجارب مختلفة، وتبادلن مخاوفهن وتأملاتهن ومطالبهن. كانت هذه الدراسة فرصة ليتحدثن بشفافية عن العقبات التي تقف في وجه تقدمهن، وعن مشاعرهن تجاه الواقع الذي عليهن التعامل معه. كما اعترفت العديد منهن ببعض الأخطاء التي ارتكبنها، وأنهن رغم ذلك استطعن المقاومة وتحدي المخاطر والتهديدات وموجات الكراهية.

تؤكد هذه الدراسة قدرة الفاعلات ضمن الحركة النسوية على التأمّل الذاتي، وهي استراتيجية تعزّز التحسّن والتطوّر والنماء. وعلى الرغم من الظروف الأليمة والصراعات المتنامية والأيديولوجيات الأصولية المتصلبة، يبدو أن الجهود الجماعية ناجحة في تحفيز الرأي العام، بغضّ النظر عن أوجه القصور التي أثارتها العديد من النسويات العاملات في المنطقة.

تتطلب الوقائع السياسية الجديدة والمشاكل والتحديات المعقدة مواقف وحلولاً وأدوات مبتكرة وجديدة. وقد أظهرت نسيّات المنطقة أنهن يجرّبن الأدوات المتاحة، ويشتبكن مع قضاياهن في المجال الرقمي أو من خلال الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات.

لقد أصبحت الحركة النسوية أكثر اتّساعاً وتقاطعية، وتجاوزت قضيتها من النظام الأبوي لتتناول جميع أوجه الظلم. فالأيديولوجيات المتّسعة، والأشكال المحلية من النشاط والتّفاعل، والمقاربات المبتكرة تضيء على الفهم العميق الذي تملكه النسويات لأشكال التمييز وعدم المساواة، فضلاً عن تفاعل الهويات المختلفة لخلق طبقات متراكبة من الاضطهاد.

تهدف هذه الدراسة إلى فتح مساحة أكبر للنّقاش بين الناشطات والمنظمات النسوية، وذلك من خلل استقصاء رؤى وتجارب الناشطات النسويات العاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبهدف المساهمة في فهم الظرف الحالي للحركة النسوية ووضع استراتيجيات عمل أفضل في المستقبل.

ناشطات الحركة النسوية حول أحلامهن وتطلعاتهن واليوتوبيا النسوية

«أريد حرك نفهم بداخلها أن الاختلاف في الخيارات والمطالب والرؤى وردود الأفعال ... أمر صحي ويمنح النساء الحق في الاختيار».

«التنوع، أحلم بالتنوع، وبحركة لا تخاف».

«أحلم ببلد أستطيع أن أعيش فيه بحرية وسلام مع جميع المواطنين والمواطنات بغض النظر عن أيديولوجياتهم؛ بلد أشعر فيه بأني مقبولة».

«أحلم بمعارك مخصّصة ضمن حركة منظمة ذات تحالفات فعّالة».

«تطلعاتي؟ حسناً، يمكنني تلخيصها في مساحة آمنة استيعابية وشفافة ومنظمة وتمارس ما تدعو إليه».

«أريد حركة تكون حاضرة في جميع اللحظات التاريخية الحاسمة والمحورية؛ حركة تعرف كيف تتناول حقوق النساء في جميع هذه اللحظات؛ حركة تنظر إلى المساواة بين الجنسين كجزء من سلسلة من الحقوق الأساسية؛ حركة علمانية تتجاوز كل أشكال التمييز؛ حركة منظمة وذات بنى واضحة؛ حركة استيعابية تضم جميع النساء، المتعلمات أو غير المتعلمات، بنات المدن أو ساكنات الريف، الفقيرات أو الغنيات، بغض النظر عن جنسانياتهن وهوياتهن الجندرية».

«أتخيل حركة تتناول الحرية أولاً، وتعترف بالمرأة كإنسان وتدافع عن الاستقلال ونشر الوعي. على النساء أن يدركن حقوقهن وأهمية استقلالهن؛ عليهن تحرير أنفسهن من البنى الغيرية المعيارية وتحديق الذكور».

ملحق

ج 1	نسوية جزائرية
ج2	نسوية جزائرية
ج3	نسوية جزائرية
ج4	نسوية جزائرية

أ1	نسوية أردنية
أ2	نسوية أردنية
أ3	نسوية أردنية
أ4	نسوية أردنية

م1	نسوية مغربية
م2	نسوية مغربية
م3	نسوية مغربية
م4	نسوية مغربية

سر1	نسوية سورية
سر2	نسوية سورية
سر3	نسوية سورية

ص1	نسوية مصرية
ص2	نسوية مصرية
ص3	نسوية مصرية
ص4	نسوية مصرية

ل1	نسوية لبنانية
ل2	نسوية لبنانية
ل3	نسوية لبنانية
ل4	نسوية لبنانية

ف1	نسوية فلسطينية
ف2	نسوية فلسطينية
ف3	نسوية فلسطينية
ف4	نسوية فلسطينية

ت1	نسوية تونسية
ت2	نسوية تونسية
ت3	نسوية تونسية
أ4	نسوية أردنية

ع1	نسوية عراقية
ع2	نسوية عراقية
ع3	نسوية عراقية
ع4	نسوية عراقية

لي1	نسوية ليبية
لي2	نسوية ليبية
لي3	نسوية ليبية
لي4	نسوية ليبية

سد1	نسوية سودانية
سد2	نسوية سودانية
سد3	نسوية سودانية
سد4	نسوية سودانية

ي1	نسوية يمنية
ي2	نسوية يمنية
ي3	نسوية يمنية
ي4	نسوية يمنية

المراجع

Mitri, D. (2015). From public space to office space: The professionalization/NGOization of the feminist movement associations in Lebanon and its impact on mobilization and achieving social change in AbiYaghi, M., Chit, B. and Yammine, L. (eds), "Revisiting Inequalities in Lebanon, The case of the "Syrian refugee crisis" and gender dynamics," The Civil Society Review, Issue 1, Beirut, Lebanon Support. Retrieved from https://civil-society-centre.org/sites/default/files/resources/ls-csrissue1-jan2015.pdf

Daou, B. (2015). "التيارات النسوية في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال الربيع العربي؟", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support. Retrieved from https://civilsociety-centre.org/ar/paper/التيارات-النسوية-في-لبنان-بعد-الولاء-للوطن،-هل-سينتفض-الجسد-خلال-الربيع-العربي؟

Durac, V. (2012). Entrenching authoritarianism or promoting reform? Civil society in contemporary Yemen. In F. Cavatora, Civil Society Activism under Authoritarian Rule. Routledge. Retrieved from https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780203094549-14/entrenching-authoritarianism-promoting-reform-civil-society-contemporary-yemen-vincent-durac

El Hage, S. S.(2015). Between fitna, fawda, and feminism: Implications of religious institutions on Lebanon's women's movement". Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support.: https://www.doi.org/10.28943/CSKC.001.30003

El Kadi, T. H. (2020). „Women's role in Algeria's pro-democracy movement" in Women in transition: The role of women in the Arab Springs 2.0 in Sudan and Algeria. Centro Studi di Politica Internazionale CeSPI. Retrieved from https://www.cespi.it/en/ricerche/women-transition-role-women-and-arab-springs-20-sudan-and-algeria

Esposito, E. a. (2021). Social media discourses of feminist protest from the Arab Levant: Digital mirroring and transregional dialogue. Critical Discourse Studies, 1-21. https://www.doi.org/10.1080/17405904.2021.1999291

Fadaee, S. (2016). Understanding southern social movements. England: Routledge.

Ferguson, P. A., & Apsan, Ri. (2013). "Can the Arab Spring empower women? A view from inside women's organizations in Jordan." In Annual Meeting of the Canadian Political Science Association.

Ferguson, P. (2017). The state of Jordanian women's organizations—Five years beyond the Arab Spring. Politics and Governance. https://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/55113

Gabriel Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 210.

Gebril, J. (2015). Women's rights in Libya: Preserving past gains, fearing for the future. The Legal Agenda

Geha, C., & Karam, C. (2021). Whose feminism? Gender-inclusive policymaking in the Arab Middle East and North Africa. SAIS Review of International Affairs, 23-31. https://doi.org/10.1353/sais.2021.0003

Gheytanchi, E., & Moghadam, V. N. (2014). Women, social protests, and the new media activism In the Middle East and North Africa. International Review of Modern Sociology, 40(1), 1–26. http://www.jstor.org/stable/43496487

Gianni, N., Michele, F., & Lozza, C. (2021). From "liberal" to "liberating" empowerment: The community protection approach as best practice to address NGO-ization. Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSR.005.003

Graham-Brown, S. (1981). Feminism in Egypt: A Conversation with Nawal Sadawi. MERIP Reports, 95, 24–27. https://doi.org/10.2307/3011518

Gruenbaum, E. (2005). Feminist activism for the abolition of FGC in Sudan. Journal of Middle East Women's Studies, 89-111. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/40326858

Haidar, N. (2022). The meaning(s) of social justice: Political imaginaries from the October movement in Lebanon", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://civilsociety-centre.org/paper/meanings-social-justice-political-imaginaries-october-movement-lebanon

AbiYaghi, M., & Yammine, L. (2020). The October 2019 protests in Lebanon: Between contention and reproduction. Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSKC.001.80000

Abou-Habib, L., Hassan, M., & Akil, C.. (2021). The Story of the Doria Feminist Fund: Decolonizing the Funding Narrative in the MENA Region. Gender & Development, 611-622. https:www.doi.org/10.1080/13552074.2021.1982544

Ahmed, M. M. (2014, December). The Women's Movement in Sudan from Nationalism to Transnationalism: Prospects for a Solidarity Movement.

Al-Ali, N. (2009). What kind of liberation?: Women and the occupation of Iraq, University of California Press. https://www.jstor.org/stable/10.1525/j.ctt1pnft4

Al-Ali, N. (2012). The Iraqi women's movement: Past and contemporary perspectives', in Pernille Arenfeldt, and Nawar Al-Hassan Golley (eds), Mapping Arab Women's Movements: A Century of Transformations from Within. Cairo Scholarship Online. https://doi.org/10.5743/cairo/9789774164989.003.0005

Al Hindy, E., Haddad, T., & Njaim, M. (2018). Advocating for change in the Arab World: Successes and failures of Lebanon's civil society", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSR.003.002

Al-Natour, Manal. "The role of women in the Egyptian revolutionof 25 January 2011" Arab Spring and Arab Women, ed. Muhamad S. Olimat (New York: Routledge, 2014), pp. 70-85.

Al Taweel, R. (2020). Feminist and women's organisations in Syria: Challenges and opportunities.. Women Now For Development. Retrieved from. https://women-now.org/wp-content/uploads/Feminist-and-Womens-Organisations-in-Syria-Challenges-and-Opportunities.pdf

Ali, N. M. (2015). Gender, race and Sudan's exile Politics: Do we all belong to this country? Lexington Books. https://rowman.com/ISBN/9781498500517/Gender-Race-and-Sudans-Exile-Politics-Do-We-All-Belong-to-This-Country?

Al-Sumait, F. (2014). The Arab Uprisings: Catalysts. dynamics and trajectories. Rowman & Littlefield Publishers. https://rowman.com/ISBN/9781442239012/The-Arab-Uprisings-Catalysts-Dynamics-and-Trajectories

Arafat, Alaa Al-Din. (2011). Hosni Mubarak and the future of democracy in Egypt. Palgrave Macmillan.

Arenfeldt, P. & Al-Hassan Golley, N. (2012). Mapping Arab women's movements: A century of transformations from within. Cairo. https://aucpress.com/product/mapping-arab-womens-movements/

Arfaoui, K. (2007). The development of the feminist movement in Tunisia 1920s-2000s. the International Journal of the Humanities: Annual Review, 53-60. https://doi.org/10.18848/1447-9508/CGP/v04i08/42025

Asad, R. (2020). Attempting to organize a Syrian feminist movement: War, exile and intergenerational tensions. Kohl Journal, pp. 38-46. https://doi.org/10.36583/2020060107

Badran, Margot (1995). Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Princeton: Princeton University Press.

Cavatorta, F. (Ed.). (2012). Civil society activism under authoritarian rule: A comparative perspective (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203094549

Chomiak, L. a. (2012). Contesting order in Tunisia: crafting political identity. In F. Cavatorta, Civil Society Activism under Authoritarian Rule. Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203094549

Cole, J. R. (1981). Feminism, Class, and Islam in Turn-of-the-Century Egypt. International Journal of Middle East Studies, 13(4), 387–407. http://www.jstor.org/stable/162906

Daher, S. (2021). Tunisia's „Al- Ahyaa Al-Sha'Biya": Socioeconomic grievances, mobilization and repression. https://www.doi.org/10.28943/CSKC.002.90002

Sherwood, L. F. (2012). Women at a crossroads: Sudanese women and political transformation. Journal of International Women's Studies, 13(5). https://vc.bridgew.edu/jiws/vol13/iss5/8/

Skalli, L. H. (2006) Communicating gender in the public sphere: Women and information technologies in the MENA region. Journal of Middle East Women's Studies; 2 (2): 35–59. doi: https://doi.org/10.2979/MEW.2006.2.2.35

Skalli, L. H. (2014). Young women and social media against sexual harassment in North Africa. The Journal of North African Studies, 244-258. https://doi.org/10.1080/13629387.2013.858034

Tufaro, R. (2021). "Crafting the good citizen, streaming the good king: Notes on press freedom, hegemony and social contention in King Abdallah II's Jordan", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSKC.001.90001

Yousef, H. (2011). Malak Hifni Nasif: Negotiations of a Feminist Agenda between the European and the Colonial. Journal of Middle East Women's Studies, 7(1), 70–89. https://doi.org/10.2979/jmiddeastwomstud.2011.7.1.70

Zakarria, J. (2019). Vulnerability, resistance and sexuality in revolutionary Egypt. Women's Studies International Forum, 1-8. https://vc.bridgew.edu/jiws/vol20/iss7/8/

Zaki, H. A. (2015). El-Sissi's women? Shifting gender discourses and the limits of state feminism. Egypte/Monde Arabe, 39-53. https://doi.org/10.4000/ema.3503

Holt, M. (2013). Violence Against Women in the Context of War: Experiences of Shi'i Women and Palestinian Refugee Women in Lebanon. Violence Against Women, 19(3), 316–337. https://doi-org.ezproxy.aub.edu.lb/10.1177/1077801213485550

Hoodfar H. A background to the feminist movement in Egypt. Al Raida. 1992 Spring;10(57):11-3. PMID: 12317569.

Islah, J. (2004). The NGO-isation of Arab women's movements. IDS Bulletin, 35(4), 34-42. https://doi.org/10.1111/j.1759-5436.2004.tb00153.x

Islah, J. (2007). NGOs: Between buzzwords and social movements. Development in Practice, 17(4-5), 622-629. https://www.jstor.org/stable/25548261

Jeffrey R. Halverson, Scott W. Ruston and Angela Tretheway, "Mediated Martyrs of the Arab Spring: New Media, Civil Religion, and Narrative in Tunisia and Egypt," Journal of Communication, Vol. 63, No. 2 (2013), pp. 312-332.

Johansson-Nogués, E. (2013). Gendering the Arab Spring? Rights and (in)security of Tunisian, Egyptian and Libyan women. Security Dialogue, 393-409. https://doi.org/10.1177/0967010613499784

Judith Tucker, „Decline of the Family Economy in Mid-Nineteenth Century Egypt," Arab Studies Quarterly, 1:3 (Summer 1979), 245-271.

Kadoda, G. a. (2015). Contemporary youth movements and the role of social media in Sudan. Canadian Journal of African Studies, 49(1), 215-236. https://doi.org/10.1080/00083968.2014.95355

Kelly, S. **B**. (2010). Women's rights in the Middle East and North Africa: Progress amid resistance. New York: Freedom House.

Kidwell Hughes, K. (2012). Resisting occupation and authoritarianism Iraqi feminist movements after the U.S. invasion. Retrieved from https://www.proquest.com/dissertations-theses/resisting-occupation-authoritarianism-iraqi/docview/1012772147/se-2?accountid=8555

Langohr, V. (2015). Women's rights movement during political transitions: Activism against public sexual violence in Egypt. International Journal of Middle East Studies, 131-135. https://doi.org/10.1017/s0020743814001482

Lassel, D. (2020). Hirak 2019: A new year of struggle for Algerian feminists. Al Raida Journal, 37-46. https://doi.org/10.32380/alrj.v44i1.1820

Metcalfe, A. (2018). Freedom movement: A case study of feminist leadership in Kurdistan. University of Colorado.

Mir-Hosseini, Z. (2006). Muslim women's quest for equality: Between Islamic law and feminism. Critical Inquiry, 32(4), 629-645. https://doi.org/10.1086/508085

Moghadam, V. (2008). Democracy and women's rights: Reflections on the Middle East and North Africa. Retrieved from http://www.unsam.edu.ar/escuelas/humanidades/centros/cedehu/moghadam%20democracy%20and%20women%20rights.pdf

Moghadam, V. M. (2014). Democratization and women's political leadership in North Africa. Journal of International Affairs, 59-78. https://www.jstor.org/stable/24461706

Naber, N., & El-Hameed, d. A. (2016). Attacks on Feminits in Egypt: The Militarization of Public Space and Accountable Solidarity. Feminist Studies, 42(2), 520. https://doi.org/10.15767/feministstudies.42.2.0520

Pittman, A. (2009). Transforming Constraint: Transnational Feminist Movement Building in the Middle East and North Africa. Boston College Electronic Thesis or Dissertation. http://hdl.handle.net/2345/2220

Ragetlie, R., Najjar, D., Baruah, B. (2021). Paying "Lip Service" to gender equality: The hollow implementation of gender mainstreaming in Jordan. Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSR.005.002

Rizzo, H., & Meyer, A. M. (2012). Anti-sexual harassment Campaign in Egypt. Mobilization, 17(4), 457-475.

Salameh, R. (2014). Gender politics in Lebanon and the limits of legal reformism. Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support. https://www.doi.org/10.28943/CSR.001.007

عن المؤلف

معهد الأصفري للمجتمع المدنـي والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت تأسس عام 2012 كمركز إقليمي يسعى لتغذية بيئات المجتمع المدني المتنامية في المنطقة العربية من خلال البحث وإنتاج المعرفة، فضلاً عـن تقديم مسـاحة مفتوحـة وآمنـة، فيزيائيـة وافتراضية، للتعلم والمشـاركة والتشبيك والحشد.

دمغة الناشر

مؤسسة فريدريش إيبرت Friedrich-Ebert-Stiftung
ص.ب. 116107 رياض الصلح | بيروت 2210 1107 | لبنان

لا يسمح بالاستخدام التجاري لأي من وسائل الإعلام التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) من دون موافقة خطيّة من المؤسسة نفسها.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشـور أو إعادة إنتاجها أو اسـتخدامها بأي شـكل أو بأي وسـيلة من دون إذن خطيّ مسـبق من الناشر.

تصميم: fabrika.cc
التدقيق و الترجمة: Docstream

...

من التاريخ إلى المستقبل

الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعاً في حقوق النساء والأقليات المهمشة نتيجة الأزمات المستمرة. وتسود حالات عدم المساواة بين الجنسين، والتي تعود جذورها إلى الأطر المجتمعية التمييزية المتصلة بعوامل سياسية وتاريخية، في بلدان مثل الجزائر وليبيا ومصر والسودان وتونس والمغرب وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن واليمن والعراق.

على الرغم من اختلاف معاني النسوية والتقاطعية والجندر والعدالة الاجتماعية، تواجه النسويات المحليات من المنطقة تحديات متماثلة وتملكن أولويات مشتركة. ومن القضايا التي يشتكين منها العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالين العام والخاص، وتفشّي المنظمات غير الحكومية واختراقها للعمل النضالي، وسيادة نمط من نسوية الدولة التي تعرقل المبادرات المحلية.

ويبدو أن ضعف الحوار بين الأجيال النسوية المختلفة يشكل عقبة كبيرة أمام نشوء الائتلافات والانتقال إلى مرحلة جديدة على المستوى المحلي والإقليمي. ومع ذلك فإن جميع نسويات المنطقة، ومن مختلف الخلفيات، يقمن بالنقد الذاتي الشفاف والمتعمق لتقييم إنجازاتهن وأوجه قصورهن وتقوية حركاتهن.

https://feminism-mena.fes.de/

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG